

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۱۷۰۹۴





حسینی

۱۷۰۹۴  
۲۰۸۲۵۹

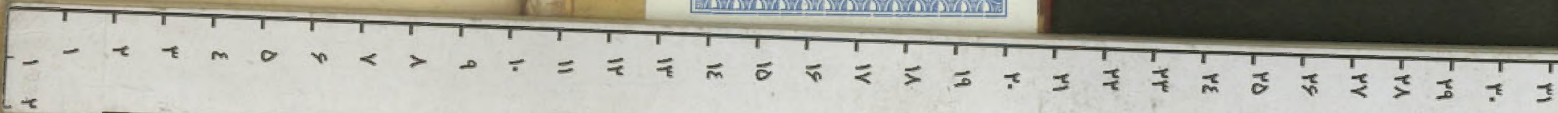
کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	کتاب اصولی - نیشابوری
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۰۹۴
شماره ثبت کتاب	۲۰۸۲۵۹



حسینی

۱۷۰۹۴  
۲۰۸۲۵۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	کتاب اصولی - نیشابوری
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۰۹۴
شماره ثبت کتاب	۲۰۸۲۵۹







حسینی

۱۷۰۹۴  
۲۰۸۲۵۹

۱  
۱  
۲  
۳  
۳  
۵  
۶  
۸  
۷  
۶  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۳۱  
۵۱  
۶۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	جمهوری مآلی ایران
کتاب کتاب اصولی - ناستاس	شماره ثبت کتاب
مؤلف	۲۰۸۲۵۹
مترجم	
شماره قفسه	



بسم الله الرحمن الرحيم

الحق ادراك العقل الحسن والقيح بطريق الاستحباب  
الخير في نفسية النفس الحسنة بطريق الاستحباب  
وعلا ما يلزم الطبع ويزان بتفاوتات بحسب الاستحباب  
والطباع فيها اضافات فتمت بحسب قدرها  
وعلا صفة الكل وعلا ما يخرج فاعلم في الوجود  
بحسب الشرف في الوجود مع استحقاق فاعلم  
في الوجود في غير الوجود وعلا ما لا يخرج في غير الوجود  
الحرام او ما عد لم يخرج في غير الوجود فاعلم في غير  
غيره وهو مجاز في الاستحباب بادر وصح الاستحباب  
المباح وخفي في الوجود لم يمتحسب في غير الوجود

الز

المعروف والكائن العقل المشترك سكونه لا اللفظ  
لاصاله عدم تعدد الوضع المقدمه على اصاله عدم  
وجه العقل المشترك ولا اصاله عدم الاستحباب  
فيه المستلزم للجواز بلا حقيقه معارضة بمنهله ودر فوجها  
بان اطلاقه على تلك المتضمنه باب اطلاق  
على الفرد مع كونه المتبادل هو الامر الجواز العقل المشترك  
بما الامر المبين وهو صطلق المرغوب اليه ولو لم  
عقل العقل بصره سلبه عن الخصوصيات  
مع الاستحباب انما هو في المعنى الرابع في الاستحباب  
الاشارة عدم ادراك العقل المدح والعدم  
الكلام في ادراك العقل في هذا الحكم البده انه وكذا  
والكائن يظهر من التمهيد انما هو في الاستحباب  
ادراك العقل اياه والاستحباب في الاستحباب

ظاهر



المراد المخرج الآخر ولا يخص الزمير وحده الكلام  
 الملح والزم في نظر القدر في الحكيم على الإطلاق  
 في الجلة والالقاء في الاطلاقات الاولى  
 والمخرج النزاع عن مقاصد الفن لنا على الادراك  
 في موضع النزاع اولاً بداهة الزم غير قادر على  
 الظلم والعدوان والملح لغا غير الاحسان و  
 دلوهم كونه ناشياً عن الانس بالشرع كدفع  
 او عن الحاجة كدفع الزمير المستبسر بلباس لئلا  
 او عن كونه صفة نقص او كمال او عن موافقة الحق  
 ومخالفة كقبح قتل زيد عن اوليائه او عن ملائمة  
 الطبع ومناصرة مدفع باتانر في الظلم ولن  
 قطعنا النظر عن الشرع برغمنا في الاديان ولن  
 فرضنا احتساب الناس اليه برغمنا وزيدهم قائله

عنه

ظناً لا بغير ظلمه ولكن كان موافقاً لغيره او لا يتأبط به  
 جعله من صفة النقص فلا وجه له لان من الافال لا يتأبط به  
 فيدم فاعله ولو قدر مرة ولو سلمنا قلنا غرضنا ثبات  
 القبح بغير الزم وليس ثبت عن صفة النقص وثبات  
 انه لولا لما اشترى المكلفون بوامر الله نعم ولو اية  
 لاحتمال كذبه اذ حكم الفقر بامتناعه منه ثم انما هو  
 بقبحه لا لعدم قدرته فاذا لم يحكم العقل بقبحه لم يحكم بان  
 فلا يولى بوجهه ووجهه فلا تمسك المكلف بوجهه  
 باتفاق الخصم وبكسر التكليف في سبها واما  
 في اثبات العلم بهدم صدره عنه ثم بجرى ان  
 على الصدق مردود بنقص الكلام لا بد والامر  
 لم يكن عادة فمن اين حصل العلم بالصدق الا بال  
 ثم يحصل العلم بالصدق مع انه لا يتم الا في حق فليكن



المتكافئين او كذا التصديق موافقا لغرضه مرفوع بان  
 الكذب لعله موافق لغرضه كما عرفت المتصوره وبانه  
 لا يقرب كونه احكامه مثله بالاغراض وبانه ما الدليل  
 امتناع صدوره مناف الغرض عنه او كونه لا يتما<sup>طبع</sup>  
 مرفيع بكونه منزله عن الطبع وبانه ما الدليل على عدم  
 صدوره مناف الطبع او كونه الكذب صفة نقص<sup>لصديق</sup>  
 صفة كمال وهو منزله عن التقابل بجمع الكالات<sup>لصديق</sup>  
 بان التصديق والكذب من اوصاف الافعال  
 الظاهرة وهو الكلام لا الاوصاف الباطنة كالعلم  
 والجهل حتى يستصفا بالتسمية بالصفة خلاف  
 المصطلح افر سئلنا لکن النقص في صفات  
 الافعال ليس الا البقي وبان حجر كونه صفة نقص  
 لا يوجب عدم صدوره منه بل لا بد من ادراك<sup>لنقص</sup>

الكذب  
 لا يقرب كونه  
 احكامه مثله  
 بالاغراض

انتهى

انها ليست صفاته فان ادعت انه يدرك كونه  
 له فقد ثبت المصطلح فان قلت لکن الاجماع  
 من سائر عر صفات النقص قلت نقلنا الكلام  
 الاجماع فان كان حججه بنفسه فهو ثم ادلجرك<sup>لنقص</sup>  
 الترخ فلعنه كذب او العقل فالمصطلح ثابت ولو  
 يكفر في لزوم الامتناع احتمال صدوره وفقا<sup>لنقص</sup>  
 المحذور فلنا يمكن كونه في محذور الوجوه وعكسه فاحتمل  
 التصديق كونه والضم لزوم دفع الضرر المحذور  
 بالتخرج فلعنه كذب او بالنقص فالمصطلح ثابت ثم  
 لا شغل لنقص بناء على مذهبه لنقص<sup>لنقص</sup>  
 او بقدر انه لا ضير في تكليف السعة عند عدم الوقت  
 وثالثا ورا ثانيا انه لو لم يعلم الفرق بين التبر<sup>لنقص</sup>  
 والتبر لم يعلم صدق التبر<sup>لنقص</sup> المعلوم بونه لا احتمال



انظاره الى المجرية عايد الكاذب وارساله رسولا كاذبا  
 والثالبان باطلان بالفاق الخصم وكبرياء  
 الملتين في المكان العلم بها ويزوم كبر ارسال الرتل  
 وتختلف سنها وحننا الالنه بقدر انه يجرد الاطلاع  
 صدره الخوارق من جبر العلم بهونه وان ويدن  
 التاسر في ذلك وليس العلم في حصول  
 العلم على الدليل العقلا المذكور الذكر لا يفهم الا الاقل  
 من المتعلمين او لنس العلم بالامر من اضطرار المتعلم  
 الجبر للثبته بنيران الجبر مخالف للبيان مع لنس  
 الخصم يعرف بحقيقته شرعيا وبطلان التخليف  
 الا بطق شرعا لآية الترفيع لا يكلف له نقا الا  
 وسعها ولازم ذلك بقاء التخليف وقد التخليف  
 به الا بطق فلا جرح مبر ظاهر الآيه الترفيع لنس التخليف

مالة وسع وعالة عدم وسع والجبر بنس حصر حالة  
 في واحدة **مس** الحق لنس العفر كبر رك لنس  
 والزم كذا ابرك استحقاق الثواب والعقاب  
 نحو الاستجاب الجبر على علم الامانة الا الفاضل  
 منهم خلافا للاشاعة حذر الركن فالمنع مضم والنس في المنع  
 في العبادات لنس قضاء الضرورة وحكم العقلاء بان  
 الموت ليس عادلا الا لم يتقم من عبده الظالم لغيره  
 ويذم من ترك النفاذ الغريق المحسن ليس مع قوته  
 عليه معلين بان جزاء الاحسان هو الاحسان  
 مع شقيج المناط القطر بلا حظه طريقه العقلاء فان  
 ترتب الثواب والعقاب على الامر والنهي  
 التفظيلين امر الواجب الشرع ليس الا لا محتمل  
 الما مبره ومبغوضه المظهر عنه المعلومين بخطاب



الشرع كالحائض عنها فاذا قطعنا من العقد بالمجوسية  
 والمبغوضية كما ثبت في الاصل ان الباقي لازم لقطع  
 بترتيب الثواب والعقاب ولا خصوصية للام  
 اللفظية كحل العقد باستحقاق العبد الفاعل  
 لولده المولود لظلم الذم والعقاب ولنزح لم يكن منها  
 عنه بل لنزح قال له قبل ذلك كثر شئير كذا مطلق  
 حر انهماك عنه مع انه لو لا ذلك لما كان يحصل  
 معرفة الله سبحانه ولا معرفة التبرص ولا النظر  
 المعجزة واجبا اذ الدال عليه لنزح كان العقد  
 مغدول او الشرع لغير مصدر المعرفة فتخصيص المصدر  
 او قبلة فهو فرع ثبوت لزوم اطاعة فيه واد  
 يتسلسل منه الايراد على المفصل لنزح برونه في  
 لنزح العقد لو لم يدرك في العمليات البدئية

كقبح

كقبح اظلم والعقاب عليه لم يدرك في العقاب  
 بطريق او لم ينظر في المفصل اما من  
 لنزح عبدة الاوثان وفيه لنزح حرجا لا ادراك  
 عقولهم في العقاب فهو غير مقدر او كما شاع عنه ما  
 الاولوية **ص** في حق العقاب قالوا كلما حكم بالعقوبة  
 به الشرع والمراة لنزح كلما حكم به العقوبة فهو كذا في حق  
 الواقع ولنزح لم يجعل الشارع له حكما اذ قلنا يجوز خلاف  
 الواقعة عن الحكم او جعله ولم يبيح له او يبيح له ولم  
 يولت فداء او لم يبين التفداء لبعاله فان كثر  
 هذه المراتب فارقته عن هذا النزاع والحق حجة  
 العقد الفاعل حرج في الفروع خلافا للاخبارين  
 كما يظهر من صدر الدين حيث منع من الحجية لعدم  
 ادراك المرح والثواب والذم والعقاب



ويتم النزاع ما كانت الاستفادة والمصلحة  
 أصليين كقبح الظلم أو تبعية كوجوب مقدسة  
 أو تخلفين كما في قضية إبان إذا لا وترتبه  
 يشهد الثالث تمسك الاخبار من المناهج  
 والثاني في الغرض المذكور بان اتفاق الطرفين  
 في الاخباريين حجة كاشفة عن وجود دليل متفق  
 عليه لانهم لا يقولون بالاستزادات العقلية  
 بخلاف المجتهدين لقولهم بها واستعمال ثبوتها  
 عنهما ثم كسح النزاع هنا مع الاخبار من حيث  
 كما يظهر من بعضهم مع الأشهر بعم العقائد  
 لقولهم بعدم تبعية الاحكام لمصالح العامة  
 لئلا العقار يبرأ ما قطع باستحقاق الثواب  
 والعقاب في مصلح الظاهر كل هو المفروض

ع

من الاصل السابق فلا زمة القطع باستحقة  
 ولا تصور انك فيها حجة من اجتماع الضميمة  
 وانه لو لم يكن القطع بها لصح من العقيدة  
 القطع بها الحاص من الترخ حجة اذا لا دليل عليه  
 القطع الترخ لئلا كان هو الترخ لنقلنا الكلام  
 اليه المنع بدور او يسر والمنع كان حكم العقل  
 يلزم دفع الضرر المقطوع فترك والفرق  
 وانه لو لم يكن قطع العقيدة يلزم عدم تعذيب عبده  
 الاوان وعدم وجوب تحديد معرفته له فبعض  
 والنظر في المعجزة والتقريب قد مر ولنفس القبح  
 بالعرف ونفس الآلة ونفس فاحشة منهن الآلة  
 الترفيق من الفناء وحله على المحرم موجب  
 المحرم مع لنز المنابر في الفناء ما ذكرنا وهدى



يتم له اثبات ادراك القبح ولن يترك القبح  
 ولا يخبر به بان حرمة القبح غابت من  
 الشرع لا العقد كقوله الآية ذلك عذر الاشهر في  
 كثير احكامه ثم تامة للصفات وفي ادراك  
 العقد المرح والذم اذا لم يتجدد المتكرر عطفاً لغيره  
 وجعلناه عبارة عما يحكم العقد بغيره ولو ترك  
 الاخبار بقوله ثم وما كنا معدلين حتى نثبت  
 بناء على ان الظاهر الظاهر سبباً بملاحظة  
 البعثة فان حذف المتعلق فيها بغير العموم  
 ولن الاخبار عن نفقته العذاب يلزم لبقاء الا  
 فترأى الخمر على المعاصي في الاخبار لا جباة عنه  
 بان المراد منها نفق العذاب في اليقين الا لغيره  
 بملاحظة تفسير جميع من المفسرين كما نفرد ملاحظة

وغير

على قسب عجرة الاوثان وجريان عادته ثم على  
 اتم اللفظ في اليقين وبان دلالة حذف المتعلق  
 من باب الاطلاق لا العموم فيصرف اللفظ  
 وهو نفق العذاب عن ما يحتاج الى البيان والبيان  
 لا ما يتغير به عقولهم فان قلت فارجع اللفظ  
 وباتهما معاضية مع الآية الشريفة ليهلك من هلك  
 عن بينة لم يجز في صوصر التلوة والتأخر من باب  
 اليقين من وجه مورد الاجتماع والتأخر ما يتقل  
 به القدر من البعث فيرجع الى المرجحات وهو لو لم  
 يكن مع الاخرة فلا اقدم من التناقض وبان يمكن  
 الآية ظاهرة وادلة الحجية فاطمة فلا تخالفوا بقوله  
 الدال على ان من سئل عن طريقه امر او نهى  
 حيث لم ينسب اليه فليظن ان فلا تكليف فيه ورده



ولنستحق العقوبة لو كان ما يستحقه وروى في الروا  
 اندفع الاحتمال بالاحصا او بان المتباعد لم  
 يورود الامر والتم له فنادى بهم الانصراف الى  
 المستطاعات كما مر وبانها طينته والمسئلة عليه  
 وبانها ظاهرة وادلة الحجة قاطنة فيصدر النصرة على  
 من الامر العقوبة او بخلافه فيستقر به او بما رواه  
 ايمان في اصابع الزيادة ودرارة في الولاية والاشياء  
 الله الله على الله لا تكليف قبل البعث ليهلك من هلك  
 عن بينة والاشياء الله الله على الله يجب على الله  
 مصالح الناس ومفسدهم والاشياء الله الله على  
 لنز الزمان لا يخرج عن حجة يعرف انكر ما يصلحهم  
 ويقدمهم والاشياء الله الله على الله ثم لا يخرج على احوال  
 الا بما ارشاد والعقد وارسال الرسل والتم لتكليف

ابراهيم

اريد في التعذيب لطف وكثرة لطف واجبة  
 لا تكليف لا قريب ولنستحق العقوبة لانه لا لطف  
 فلا حجة او لنز احوال مجبورون فحسن ولا يخرج  
 العقوبة ولكن حجة او انه لو كان الا لازم على الله ثم ان  
 ما مر بما امر به العقوبة يخرج عن كونه محذرا في ابدان  
 الاحكام مع انه ثم يحكم ما يشاء ويقدر ما يريد  
 فقد ظهر اجوبته ثم ذلك لانه انما في امره وظهر  
 ثمة النزاع في حجة العقوبة في تكليف الكافر في  
 القاصر بالفرع الذي يستقر به العقوبة وكذا المسلم  
 القاصر الذي لا تنال يده الشرح وفي قاصر المحرم  
 العقوبة اقر ويمكن فرض الثمرة في اثبات حجة الظن  
 من باب الدليل العقلي وفي جهل الظن الغير المعبر عنه  
 حجة في صدر الدليلين او عند دوران القبلة بين الجهل



مثلاً ولا يتكلم الا من اذن له في الكلام  
 والامر بين المحذرين ولا بد من احد الطرفين  
 وثبات جواز الشايع في الشئ اذا لم يغير خبره  
 فصح في الشئ اذ من الحجية وثبات التكليف في  
 الفطرة في المستعلات العقلية وثبات احد الاثبات  
 والبراه كغيره على قدرها او في جملة منها ثم انما لم يخص  
 الاثرة لان التكليف فيما ينقضي به العقل لطف  
 والمكلف لطف واجب فالشرايع قديرة كذا الحكم  
 لا اجبا يمنع كونه الكبر في الشئ ويطرح الوجه لطف فابعد  
 المانع كظهور الحجية بان بيان الشايع لا يلزم من  
 المكلف به دأباً كما لقاصه بان الدليل على لا يقول  
 به الا لغيره كغيره من الامور او لم حجته في القاطع  
 وروى الشرايع على طبقه **مس** في ثبات تبعية الاحكام

في

الشرعية المضافات فالأحكام حكم به الشرايع حكم به العقل  
 والمراد انه كلما يكلف الشرايع كغيره له حكمه وليس له حكمه  
 او جعله لم يثبت حكم به العقل كغيره الجبر والاطلاع كلما  
 اجاباً فيحكم بمطابقة لصفته الكاشفة المقضية بحمل  
 حكمه والمخالف الا انه في غير تبعيتها لصفته على  
 على البطلان لسبب لكونه لا لا تبعيتها لصفته لزم  
 عدم ادراك العقل وعدم حجته وقد ثبت حجته مما  
 وعلى ثبات الاستصحاب لكونه ان احكامه لم يترك  
 مستلزماً بالاعراض لزم البعث او كانت معللة بالاعتراض  
 راجعة اليه فم لازم الاستصحاب او لا العباد والمجرب والاطاعة  
 والعصيان للثواب والعقاب من غير خصوصية  
 في الامور به والمنه عن لزم القود والبث في الخصا  
 كونه من جملة الامور وليس له لزم نحو جبر في نسخ الاحكام



او في حقيقته غير راجع اليهم موهوم في نفس المأمورة  
 والمنه عن مع قطع النظر عن الامر والمنه عن العلم  
 وانه لا ريب في انه غير منقطع في الواقع فالمصلحة في  
 او تركه او المصلحة في فعله ولا في تركه ففي الاول  
 لا بد من الامر به ولو بدنا ان يطلب تركه ترجيح للمرجح  
 واما حقه ثبوته بين التراجع والمراجع وفي الثاني  
 عكس الامر وفي الثالث لا بد من اباحة مذكر المصالح  
 بلا مرجح ولا ريب في تنوع الاحكام الشرعية بالانواع  
 الخمسة فان كان اختلاف بين اختلاف مضاف  
 الا فال في مصلحة الانبان او الترك او التسمية  
 فالمصلحة ثابتة والالزام احد المأذون الثلاثة المتقدمة  
 ومضافا الى الآية الترتيبية من الفحشاء والمنكر وبم  
 الامر في غير المناسبات بالاجماع المركب لانه كان والآثار

اسر

اسر الكفر والالتصوم بالله على انه يجب عليه  
 بيان مصالح العباد ومفاسدهم الظاهرة في وجوب  
 مصالح ومفاسده مع قطع النظر عن الامر والحق  
 لكن التصوم لا يرد الا شعرا بل ليس اسكنا ولا  
 قيد للمرجح الا اذا مر بان كونه المقصود منه نفس المصالح  
 والمصلحة في المأمورة وقدر الامر المرجح كالمصالح  
 هذا الباب قلنا ان نفس الكلام الى نفس المصالح  
 فنقد لا بد فيه من مصلحة مذكورة من احد المأذون الثلاثة  
 وثانيا انه لو كان المقصود في العقل التوطين  
 فلا مصلحة في العمل بالعلام بل هو انبان المأمور به  
 المكلف بالمقتضات والواقع خلافه ولو قيل  
 انه المصلحة في جسد نسخ الاحكام مجزاة الاطاعة  
 للثواب والنفاس وفي تنوع الاحكام لزوم



بما لا يطابق لوامر بالخير او نهى عن القدر في شخصين  
 بعض بالامر وبعض بالنهي كمنع بروز الاطاعة في الابرار  
 بما لا يرغب المكلف باتيانه كالصلاة والركوع  
 وبروز الاطاعة في النواهي في النهي عن غير غيب الله  
 المكلف كالزنا واكل الحرام فكان المقصود  
 في جميع المراتب الاطاعة والانقياد لا غير ذلك  
 في الافعال مع قطع النظر عن هذه الجهة كما عرفت  
 ولو تده الآيات الترتيبية وما امر بالابعد واهل وما  
 نكفت الجن والانس بالابعد والاحسن لا سيما  
 بالنقص بالواجبات التوصلية الغير المشروطة  
 بنية التقرب وثانسا بلزوم الترتيب بالمرجع اليه  
 في الخصائص كاسباب الجهر في الصبح والاشراق  
 في الظهيرة وكذا الوكيل لمن كان الغرض من

امره سبحانه عبادة بالصلاة مثلا او ان يصلي لله  
 كما امر الطيب المبرور بداء برفع مضة الحان عقاب  
 الا بدرك ترك البصر بصلته نفسه ترك الصلاة شيئا  
 لرافته والمطاف ويكنى كل لوامر الوالد ولده بتعليم  
 منعه رافة منه له فخالقه وقوله الوالد عقوبة ترك  
 هذه المصلحة فلا بد لمن كين البصر بغيره والاطاعة  
 والانقياد له فعنه اوليا بالنقص اذا لو كان غرضه  
 محض التعبد بقاء المحذور الصم وثانسا بان غرضه  
 لمن كان نقر التكليف راتا فهو كمن ترك الامر  
 الاستحقاق العقاب فهو ليس من الجعليات  
 بل من لوازم المحالفة كدعيته الاربعة او تفرقة  
 العقاب فالعقاب بده لنشأه فدل لنشأه  
 ترك **الامر** حسن الاشياء ونهاها بمراد ان



فالصدق حسن والكذب سيئ هذا هو ما بالانوار  
 والآية المقومة للمعبر عنها بالآية الثانية  
 والحقيقة فالصدق من الكلام حسن لا بطلان  
 الواقع والكذب سيئ فالصدق الواقع ام بالوجه  
 والاعتبارات المغيرة للاحكام كالنفع والضرر  
 والعصب واللازمة والتمانية والظاهرة وكما  
 من الاوصاف الموجبة لتغير الحكم الشرعي مع غلبة  
 العلم والجهل انهم ام لا في الاولين لو اجتمع  
 مع النفع الكد ومع الضرر عارضة وصارح في  
 الذانين من جهة الرجوع الى المصالح الخفية  
 في مقام العلم وعلا الاخير بصدق حسن  
 والافهام حسن للرفع وبيع للضرر ام المصالح  
 مختلفة ووجه وقيد بالتفسيرين الحسن فانه

(العلم)

والبيع فبالصدق فيكفر في الحسن بنفاء جهات البيع  
 والحق بطلان كونهما بالوجه مع غلبة العلم والجهل  
 لانه منكر المصوب ولله دور مخالف لغيره  
 العقلاء وبطلان كونهما بالوجه بنحو الاسباب الخفية  
 مع غلبة العلم والجهل للقطع بحسن الصدق مثلاً  
 وليس اخر فهو من باب تضر الحسن والبيع بطلان  
 الاسباب الخفية وما عد ذلك من التوقف في بيع  
 عمه كذا هو شرط بالشرع والصدق  
 في بطلان كونها ذانين بنحو الاسباب الخفية  
 الشخ واقع فانه امر لا خلاف حكم النسخ والبيع  
 لانه كان نفس الذات فخرج من اخصاء الشئ في الرأ  
 بذاته الحسن والبيع او الوجه فيها او في احداهما  
 المصطلح وان مثل الصدق انظار الله الى جميع فيه



والقيح باخفالا فانهم يذنبونها ليس كان ما ذوق اجتماع  
 والنهر في قوس لانه لا يطابق اذ كان احد  
 الاخر او ينفر الامر ان لم يخلف الاثر عن النهر  
 اذا لامر والنهر انما الحسن والقيح ولا يترك اجتماع  
 الضيق في الكلام الصادقة في الغد به قوله لا  
 غدا قال صدق غدا حسن لانه صدق فيصبح  
 لا يستلزمه كذب كلام الاسر وعكس الكذب  
 لا يجنبان الشئ لله من فرض الذنبتين بل  
 الحسن والقيح مقتضيان للامر والنهر لا غدا منه  
 ولن يترك القبح فيجب وتظهر مرة التخلل  
 في التخطئة والتوبيخ وفي جواز اجتماع الامر والنهر  
 وفي افضاء الامر بالتشديد النهر عن صدره الحسن  
 وفي لزوم فساد العبادات المذكورة كالتوضوء

والقيح

في التحام ماله بدل وفي تأثيرها لصارورة سهره او  
 ارجها **مسألة** في كبره وادق من الواقع  
 الاسباب الجبرية من حكم في حق المتكلمين كما في  
 قولهم النهر المنير ام لا ولا يترك ولا يترك  
 المسائل الكلامية كمنزلة ليل تظهر تحتها الاستدلال  
 الحكم الغد والامر في المسئلة الجواز لا الاستدلال  
 في نظائرها ومرة الخلاف لمنزلة احوال ظهورها  
 باوراك النهر الحسن والقيح فمنجبه الاحكام الشرعية  
 ومنجبه الغد وتطابق مع الشرع كله هو واضح والحق  
 في المسئلة المنزلة الواقعة لمنزلة محققا اليها الكيفية  
 لم يخرجها عن الحكم لقاعدة التطفل لخصوص ذلك  
 على انه في جملتها واقعة ملكا وعينه لبيته من شئ  
 الحمد في خصوص روايته درست في قوله ثم يظن



حزين وفيه امر او نهي لا ينسب لقال تنها فثبت الحكم  
 لا الواقف فيمنع وانما لا يجرى في الاحكام الواقفة  
 الا فيمنعك بالاجماع المركب او غير محتاج اليها لهم  
 كوقاع الحور فجهان اقرها عدم الحكم فيمنع من  
 التمس فانها مختلفة او عاتية وليقيد ما يرد في  
 فرع فهم العرف بالضرر **مسألة** مختلفة  
 في لغة الاصغر في الاشياء فبدور وود الشرع به  
 الخطر ام الابانة ام عدم الحكم ام الوقف والالا  
 بحملان الابانة والخطر الظاهريين والواقفين  
 والاشهر بجهنم الوقف في اصل الحكم او في خصوصه  
 وفيها والمراد بالاشياء الافعال اعم من فلق  
 بالاحسان كالاحكام والترب او لم يتعلق كالضمان  
 والفساء وذلك لتغيرهم بالافعال لا الاشياء

الخ

الا فيمنعك بالاجماع على المفيدة ومقتضى النزاع ليس الا بشارة  
 الغير الضرر والذرة لا يستقر الضرر بحكمه بالضرورة  
 مع كونه الضرر فيه لارة المنفعة لا اماره المنفعة  
 وليس كان محتملا المنفعة ولم يبارحوا فيما لا منفعة فيه  
 ولا منفعة ظاهرة مع مكان الضرر بالابانة منها  
 هنا لغير الضرر في الشرع ان كتاب مثله فيمنع الحكم  
 بالابانة مثله منكر والمراد بالابانة بجهنم كمنع الابانة  
 التي تارة كظاهر ما يجب ان تلت او مطلق الاذن  
 الشامل لاعداء الحرام او ما اذن في فعله وتركه مطلقا  
 او ما اذن في فعله وتركه مع عدم رجحان الضرر مع  
 عدم رجحان الترك والمراد بالافعال وود الشرع  
 في اصل الشرع فلا حقيقيا فقيه انه خلاف الواقع  
 اذا الشرع لا مقدم على الحق او مقارن وانه لا أثر له



في اثبات حكم من كان قبل الشرع الا بالتمسك  
 بالاصحاب ولا يمكن لغيره الموضوع احصاء العلم  
 الاجمال لان بين المشبهات والمنزوع لا يمكن  
 التمسك بالاصحاب وبغير هذه الاصل كيف ثبت  
 الاصل وذلك ككثف من ان المسئلة ثبت  
 مبنية على الاصحاب او فلا فرضا فقيها  
 من عدم الفائدة والتمسك بالاصحاب  
 بانه فرض وبالجهين الا خبر من في سابقه او خبر  
 في زمان الفترة فقيها انه لم يكن مع  
 الشرع الذي لم يكن له المنع او قبله فيكون  
 ذلك بمرتب فيناح او قبل الشرع الذي لم يكن  
 ولم يكن له البعثة فقيها انه خلاف ظاهره لهم قبل  
 الشرع وخلاف تصريح بعضهم بان المراد لا الاستحلال

وادع

التمسك والابتناسب القدر بانه لا حكم لانه لا شرع  
 مع قطع النظر عن التدبير في نفسه انه قال  
 عن الفائز وح فمقد الزاع غير حر اقل ثم اتاوا  
 استقصا التام في الفرق بين هذه المسئلة  
 ومسئلة اصل الراء فلم يجدوه وقصروا الفرق  
 بوجه شدة التدبير منها لا يبرر وكيف كان  
 الاصل في المسئلة الخطر لان المفروض في الفعل  
 المتنازع فيه محذور المفردة ولو دها فوجب  
 الضرر المحذور بحكم العقود ولو قبل من الترك الخطر  
 محذور الضرر لا احتمال وجوبه به القدر لعلنا نرى  
 القدر غير محذور لانه مما لا يطاق وحرمة القدر محذورة  
 ولو قبل من العقلاء ليعلم من الخطر عن كل محذور  
 قلنا انه لا جبر ان كتاب اقر القبيح لا يصح لروا

دفع الظاهر لما عرفت من نفي التصرف في مال  
 الغير غير أنه والنسكان مولاة ما لم يرد نص صريح  
 حال كالاتي في كمال الجوار الغير التصرف فيه  
 نفسه التصرف في ملك المولى وليس يمنع  
 من التصرف في التمسك والتمسك بالعتلاء  
 على عدم التصرف في مال الغير عند الملك في الأول  
 انما هو لحاجة المالك في ماله بخلافه وان لا  
 في الجواز هنا لانه كالاتي في التمسك  
 حكم حالة التصرف في الجواز لعلنا نرى كمن التمسك  
 ثم وليس الخالق وليس شره من الحاجة لغير الخلق  
 محتاج وليس القياس على الاستعمال مع الغار  
 وليس الكلام فيه وورد التمسك ولا يعتبر الاستصحاب  
 في هذا النسبة في قدر وورد التمسك ولا فيه

الجواز

الغور على الدليل فالاصد الاصيل النص ما ذكره الجاهل  
 مضافا الى التمسك الفقيه بعد الشيع في التمسك  
 بل اجمالا لا يحرمه بجملة من تلك الافعال فزعم ان  
 التمسك قاعدة الاستعمال ثم الحق في الاستعمال  
 عتلاء وشرعا في رد التمسك وبلد فيه العتلاء  
 الدليل الوارد لنا بناء العتلاء على نفسه  
 في افعال التصرف في التمسك فانه في الضرر  
 المحرم وعلل الاذن عند عدم امكان الاستعمال  
 بناء العتلاء الذي هو حجة هنا مذكورة في التمسك  
 لا يطلق بل كونه مقتضى الجواز من غير ان  
 رادفع قاعدة الاستعمال ايضا اولاد ليدرس  
 محتاج مضافا الى قوله كمن شئ مطلق آه و  
 والمتبادر من المطلق مطلق الاذن او الاصل

بل سائر دفع التكليف  
 م



ومنه فلهذا يترتب معنى ليد بالورد وود فلا يصح احتمال الورد  
 مع كونه مدفوعا بالاصد ودعوى العلم بالورد علم في الورد  
 للعلم بالملك لم يمد خلافا لرافعة عنه كما مر فلا يصح  
 الاصل ضرورة بان العلم بعد الحكم لا يعمدا انما هو  
 الاخر صافيا فقط مع نسخ الشبهة كبرية العلم  
 الاجمال فيها لا يصح كما في الشبهة الغير المحصورة  
 نسخ القامد بالخطا يحكم به ونسخ علم بعدم ورودها  
 في نفس الامر ولو لم يكن في ورودها العلم في  
 كانه في ميسر الاصل لانه كما علم بقاء الشرع مدفوع  
 بعدم انصراف خلاف الورد ووطاف التمسك  
 مثلا في قبس الرواية ضعيفة ومنه الاصل فلنا  
 فرعونه وهر منجزة بالعلم والاية الترفيع على  
 كماله في الاخر جميعا وفيها علوم من جهين لم يرد

فيكون

والاكيد واللام لا شفاع والمقام مقام الامتنان  
 ولا مدين لبعض المنافع فقم من هذه الجهة  
 التمسك لنسخ المقام ليس مقام البيان  
 لنسخ النفع مفسر العبرة في رواية كنهها ضعيفة  
 مرودة الاقال المتعلقة بالاحيان فاصلة الالتمس  
 بقى بانخصاص النزاع بها او يمتك بمركت  
 الاجماع والحق لنسخ منفعه التمسك كانه في  
 او منعه وفيها انظر عفا فلا اجال في الآية  
 التمسك المنافع ونسخ لم يكن فيها انظر اول  
 يوجد فيها منفعه ظاهرة فلا اجال فالآية ثبتت  
 الاستصحاب الجبر في لا الكفاية **مسألة** في كون  
 مسند الرواية والاستصحاب فاعلم انه اذا  
 في أصل التحقيق او كيفية فالامر لا يبرهن الا

ونحو المحرم والمحرّم ونحو الواجب والواجب والمحرم  
 وفي الأول لا يسر على اجمال في الواقعة الفعّة  
 المشكوك بالتخفيف فكيف شكا في التخفيف او منها  
 اجمالاً براد بين الباشين بشبهة حصرية مراد  
 كما ظهر في الجملة سواء شاء الاجمال عن غير الا  
 او عن الاجمال البتة البتة او مصر اقرت بشبهة  
 جهة البقية بين الجهات والزوجة المنه وطلبها  
 بين الزوجات او بين الاقارب والاكثر استقلالاً  
 ام ارتباطاً مصر اقبأ ام مراد بآثار اجمال  
 المراد عن تلك في الحدود او في المحامد  
 كغير الاول او اجمال فقط في بيان حكم الحكم  
 الاقسام يقع في كل اصل ثم اعلم ان المراسخ  
 التي منها اعم منها مرطافه ومنه نكح لم يعظم

دل

ويدل على ما في النص غير معبر ولو منقوش فبقية الحكم  
 الا النصرة اطلاقاً في نزاع اصل البراءة والاحتياط  
 وكذا اما النصرة اصل الكفر في شبهة التهمينة لا  
 لا الوجوبية او القدر بالاحتياط الذي هو من افعال  
 المسئلة لا ينصرف فيها اذا غلبت عن النصرة لم  
 الاحتياط فيها او ما من شئ لا يحكم الوجوب  
 ولو تجرد الامكان الذي اذا لم ينكح ما يحكمه  
 يحكم المحرمه ايضا فلا يكفر الاحتياط في ما ينكح  
 فيه لضمان وانما لان حكمهم في باب النزاع  
 بالامتنع مما في الاصل او طرهما والزوج له  
 نقض كنه في الاصل مؤتمت اثر بصير مرئها او حيا  
 ثم في شبهة التهمينة يكفر به من النزاع قد ورد  
 الشرع وجمعه وفي الوجوبية لا يكفر الا بقره او القول



بالاحتياط لا يصرح فيها بقدر ورود الشرع لوجهين  
 اتم كونه في التصرف فيه وفهم لشرع القدر بالاحتياط  
 بشرح العلم الاجمالي فلا يكتفى به الا بالشرع  
 مدقوع بان دليله اعم من ذلك وفهام الشبهة  
 كنهها داخل في النزاع لهما وادوار المسئلة فيها  
 سببا وليس المراد بالاصح منها انه ليس له  
 ان يدرك لانه لا يصرح بقدر القدر الذي ليس له البراءة  
 المقصود منها جبره لا الرجوع الى الظن لشرعنا  
 النزاع باليقين به البلور وهو كما نرى او الاستصحاب  
 باظهار المقصود كل موثاق ببناء على اجراء استصحابنا  
 الدم المذكور في الشرع تكليفا على وجهه بالبحر  
 الشرع او ضمنا او استصحاب البراءة الحاصلة  
 ماله الصغر او الجحش او ماله علم فيها فمهم الشبهة البراءة

على ما

عن المذاهب بقدر رواية المال وعن المهر قبل  
 التناحر والصلوة قبل الزوال وكذا اوفيه لشرع  
 حجة اصل البراءة في الجملة اجماعية وحجة الاستصحاب  
 خلافية الا لشرع لشرع الاستصحاب المبرر  
 ايضا وانهم يمكنهم باصل البراءة في الشك في  
 الحادث ايضا ولا يكره فيه الاستصحاب او  
 القاعدة المستفادة من الشرع باظهار المقصود  
 ثم لشرع الاصل الا يصير منا هو الاحتياط واما  
 المحذور ضافا الى الاشتغال واستصحاب الامر  
 علم بالتكليف اجلا لا اذا ظهر ذلك فشرع الحكم  
 الافهام اذا دار الامر بين الوجهين  
 والاباحة الخاصة فمنه بعض الاخبار بين الاحتياط  
 لفظة الشبهات عنده والمعظم على البراءة والمحقق

واضا للمحققين او القادة  
 استنادا من الشرع

فقد اظهرنا ما يرجع به من الشرع  
 فيهم

على التقديرين ما يعم به البلور فالبراءة وما لا يعم به  
 فالاحتياط والادسطة اوسط لما ظهر والاجماع  
 والاجماع المنقصر استصحاب البراءة الثانية فثبت  
 في التكليف ويتم فيما اذا كان ذلك في الحادث  
 بالاجماع المركب ولا يمكن فيه صفة صالحة الاحتياط  
 اذا الاستصحاب فثبت ما في الاستصحاب  
 في علم البروفيه بيان حكم الاصل وكما كان كذلك  
 لم يصح التكليف فيه لفتح لفظ الفصح في جريان  
 الاصل في الضعف بان الفتح واقعة على ما يتبين  
 في صوره وانما قد يصير ذلك في الحادث في فوج  
 بان البيان يمكن لغيره كغيره طريق العلم فثبت  
 في الانسراج وانتم فيما اذا انك في الحادث  
 بالاجماع المركب ولا يمكن فيه الامر بالبناء على

الغرض

الغرض امر او ما مر او الى الاستفراء افر وكيفية  
 تقرره بوجه لا بد من حركته المباح او بان غالب  
 الافعال مما ترخص في فده وتركه فثبت الجنب  
 والفصل في حصر المقام او بان غير الواجب  
 من الواجب في الاجتهاد والاحتياط  
 لو ثبت في هذه القسم من ذلك الواجب لو ثبت في  
 اقسامه بالاولوية وهو متفق وفيه لغيره من حركته  
 الشهادة والاحتياط تارك المتكوك فيه لغيره  
 مما قبله فالمط ثابت ولغيره كان مما قبله  
 الواجب التقدير الامر مع عدم علمه فهو سفه او مع  
 فهو خلاف الفرض او على ترك الاحتياط الغير المعلوم  
 بوجه لغيره سفه او المعلوم بوجه فالمفروض لغيره لا بد  
 على فساد الادلة الآتية او على ترك الضرر المعلوم



الضرر بل صلبان الاستحالات الارضية وفيه ما قولنا  
 قوله ثم ما كنا معذبين حتى ننبئ رسولنا فان جعلنا  
 الرشد هو الذات برصف الشئ فالدلالة بال  
 والآيات التزام ولعلنا المراد من انبأ بالبدن  
 عن الدلالة لا ان الشئ يمكن الزامه بالخصوص وقوله  
 بهلك من هلك عن بينة والدلالة بالمطلق  
 لعموم الآية صدر من الكذب او بالمفهوم ان  
 وجعلنا البينة اعم من مثل علم العقول بالاصول  
 سقطت الدلالة وقوله ثم لا يكلفن الله شيئا  
 وسهبا بضميمة لئلا يعقلوا لا يجزئ عنهم انهم اوجبوا  
 ثم لا يكلفن الله شيئا ما اتيها اسما فذكرنا اولها  
 والاصول منها قوله ما جبه لعل علمه من العبادة  
 موضوع عنهم ولو قيل انها ضعيفة وانها اوله  
 المسئلة

الاجابة

اصولها ولسن العبادة في الشرط جميع محال بالام بغيره  
 فلا يترتب الجزاء الا مع جهل كسر العبادة ولسن  
 فيه بغيره لا يمكن ما جبه لعل علمه من العبادة  
 لم يصدر لنا قلنا لئلا الضعف من غير العلم ولسن  
 الضعف لا يقدح بغيره من التخصيص بعضها بالبدن  
 وحصر القطع من المجموع فيتم لئلا كالمسئلة  
 مع انها فرعيتها ولسن الاجزاء الضعيفة للضعف الرابع  
 انهم في قبض البتة من غير العلم بغيره ارادة جنس  
 المفرد من لا فائدة في التخصيص اريد المعنى الذي  
 ذكرت ولسن البيان المسكوك من وقوع بالاصول  
 المتبادر الوضع مع عدم العلم بالعلم بالعلم من الاول  
 لئلا يصح عن الفائدة ولو قيل لئلا التخصيص في الشرط  
 فان يبرهن بغيره الحكمة او الموضوعية او الاصل

وعلى التقادير لا يلزم التكليف غير ما او يخضع بالاول  
 ولا يمكن العلم بظاهر النص على شئ من الاستحالة  
 او نفس الحكم المسكوك لا يمكن رفعه في نفس الامر  
 لاننا لا نقدر بالتصديق ولا باختلاف الاحكام  
 الواقعية بالعلم والجهد ونفس الموضوع المسكوك  
 انما لا يمكن وضعه فلا سقر من ارتكاب خلاف  
 وهو متعذر فقلت لبر عدم إمكان الافة بظواهر  
 النص اقرب الاستحالات عرفا كنز المراد بالمر  
 الشبهة الحكيمية التكليفية وبالوضع الوضع في غير  
 الظاهر لا نفس الامر ومنه لا فائدة في رفعه  
 امتنستة وعد منها ما لا يعلم في اقبل لنز الامة  
 المضادة لقيده لعدم الاستغناء والاضافة  
 بناتهما بلا حيلة لنز المقام مقام الامتنان لقيه

الكثير

الاختصاص صريح فان بقيت النص على ظاهره لم  
 الكذب المنطوق او ضمن المفيدة لزم الكذب في  
 الحكم العقدي بان الامم ان بقية ما كلفوا به لا يطاع  
 قلت فيرد وان الامر بان المحذور من لا بد مع  
 المفيدة لا مخرج رفع اليد عن المفهوم او لقيه به  
 كانت التهمة سبينة من اختيار المكلف  
 حصر التهمة المنقبة في المفهوم على سبب العموم كما  
 السلب على التقادير الثلاثة يتم الاستدلال  
 مع عدم اضرار المفيدة فلا بد من حصر الامة على مجموع  
 من حيث يمكنه المنفعة في هذه التهمة باختيارها  
 مرفوعة عن امز لوجود المعصوم في فهمهم وهو مجاز  
 لقيده المفهوم ايضاً او المعصوم كان في  
 الامم ولنز لم يكن بالفعل كنز الرد ويرجى الارض لها



بما خرج في فقرته من تلك التجهيزات الاربعة  
 بل من الكتاب خلاف ظاهره لكن الامر في  
 الحكم التاويل الموضحة فيتم اليه ضمنا في الآ  
 المخرج الا كراه الغير الرفع للقدرة ليس شفاها  
 المعصم وان لو كان المراد ذلك لم يخرج  
 الشك فالكذب الباطل مرفوع مثله ولم اورد  
 بعض الابراء السابعة في الخبر الجواب  
 ومنها قوله ان خبر سنة ما لم يعلموا ما زنا ثم حكم  
 التاويل لا موصوفه ولا موصولة ولا خبر لم يفت  
 يفيد العموم فالمعنى ما لم يعلموا شيئا قلنا انما يفيد  
 الخلف العموم اذا لم يكن في البين اظهره اظهره  
 مثله ان اسر سنة من خبره لم يعلموا اذا  
 السبب منها في خبره مطلق خبره في فقرته

بما لم يرد في خبره بالضرورة وبالاصل وكلما كان كذلك  
 فهو شرط والمباذير منه انصر المعبر عنه في خبره  
 معبران فيتم الامر فيه بالاجماع المركب اذ بان  
 الظاهر منه العلم بورد انصر المفيد لاصطفاه قبل  
 لتخرج فلب الاجماع مكنه فقد لم يقتصر المفهوم له  
 ما في خبره في التماس ليس صلتها ويتم الامر في خبره  
 بالاجماع المركب قلنا منع ظهور الزاوية في مطلق  
 انصر اعم من المفيد وغيره والعرض لم يمنع ظهوره في الخبر  
 المفيد مع لغير المنطوق في قوله لا انصر فيه  
 والمفهوم في قوله لا انصر لان خبره في التماس  
 لا احتمال انه راجع في المنطوق فحينئذ افر من حينئذ  
 من جهة انه منطوق وان انصر في جهة متضاده  
 ايضا مما مر من العلم والاحتياط اذ اقيمت في

الآخر من غير وفيه امر وتهدد الاستدلال به ايضا  
 ظاهره في طريق ثالث من غير وفيه امر وعليه يتم  
 الاستدلال في السبب الوجوبية لان  
 الملوكون فيه لكان واجبا كانت تركه فيها عنه  
 فتركه مطلقا لم يرد فيه من الاستدلال بهذه المسئلة  
 كثيرة يحصل من مجموعها سيما بما حطت الادلة الاخر  
 القطع بجهة البراءة ولا اقتضى الظاهر والمصلحة  
 فترتبة فان قلت لمصلحة البراءة وادلتها معلقة  
 بغير عدم العذر على دليل الاجتناب وهو موجود في  
 ايدى الحق واذا جاءكم ما فكلتم فقولوا به واذا جاءكم ما  
 فكلتم فيها الحديث ويؤيد اوضح الدلالة على وجوب  
 الوقف فيما لا يعلم قلنا لم يفتضاه الوقف عنه  
 الا في غير يعلم لا عدم العلم حتى يعلم من الكلام

هـ

الفهر والتمسك بركب الاجماع لبقاءه فيمنعنا  
 ولا اقتضى اشارة من اشاقط مع التمسك  
 بكم التمسك بالبراءة في الوقف فليس المقصود  
 بالبراءة البراءة فلا ترضى به من دليل البراءة ولا  
 من الاحتمال المسقط للاستدلال مع التمسك  
 الوجه على ما تكفي عليه الظاهر من البراءة لا دلتها  
 فلا بد من صغر التمسك مع التمسك قوله على  
 ما لم لا فكلتم ليس كان لا فكلتم عليه الظاهر الاول  
 منها او عليه مقام اذ قلنا ام ظاهرنا فكلتم الوجه  
 كنت اذ فكلتم الظاهر من البراءة او فكلتم  
 فقط فان كان المراد الوقف بحسب الواقع  
 فكلتم او بحسب الظاهر ايضا فلا يقدر في الواقع  
 مع التمسك الرواية ضعيفة غير مجودة في ما رخصه باقر منها



في نفسك فخصم بقدرته انك لو كنت فاحظ  
 لم تكن باثنت فنتيجة لثمة لم لا حظته والان على  
 في الاحاطة كل ذلك ذلك عطف الاجماع  
 على حسن الاحاطة بمن نحن فقدر بالاحاطة في  
 الوجوبية عنه وان الامر بين المتباينين فقد علمنا  
 بهذا الخبر في المجلة لانه خبر بحسب الكم مع الجواز  
 في الخبر اني او بالحدث كنت ان تأخذ بالخبر  
 والحال لديك والخبر هو الاحاطة فقيمة خبر  
 الخبر في ساقه انه خبر على جواز الاحاطة لا وجوبه  
 او بقوله مع ما يربطك بالمال يربطك ونحوه  
 اخبار الاحاطة فالانصاف فيها وفيما سبق في  
 اخبار الاحاطة الا الاول منها المردود على البراءة  
 كنز لا تقوم اولها من جهة كنز المشهور مع عينها

عنها فالاصح البراءة المطلقة  
 والامر بين الوجوبية والنسب في الاباهة  
 فالحال ما سبق في الاصل والماضي من البراءة  
 نعم بالاسم الحكم بالنسب للماضي من الخبر  
 والنسب بحسب قطعنا بهم الثالث فخر الحكم  
 بالوجوب على عطف طائفة وفيهم من قال بالبراءة فيما سبق  
 او الرجوع الى الاصل لم يردح الاستمالة او الخبر  
 البعد في اقبال والا فورا النسب الظاهر لنا  
 فنسب الوجوب الظاهر في باب المعظم والاطلاق  
 مقدر الاجماع وقيمة عدم الوجوب في المصطلحات  
 الشرعية فكل المصطلحات العرفية ولذا انبأ  
 فيها على الوجوب وفتح التكليف بالبيان والاباهة  
 والاخبار المتقدمة الثانية للتكليف عنه عدم

في غير العلاج وكم في غير المنهين المنهين  
 غير فقد المخرج ووجه لغير المنهين المنهين  
 مرتبة للمنهين في باطن المنهين مرتبة بان مرتبة  
 الرواية لا القدر ولا الموضع فيه مع لغير المنهين  
 لم يثبت المنهين في المنهين لا الرواية لا القدر  
 لغير الرواية المنهين المنهين لانها لا تسمى  
 بالانتهى فيه والمنهين المنهين المنهين المنهين  
 والمنهين المنهين المنهين المنهين المنهين المنهين  
 منه عدم البيان عموم منه منه منه في المنهين  
 فيه وفي المنهين المنهين المنهين المنهين المنهين  
 وما في الاجتماع ما في فيه اذ في المنهين المنهين  
 وبعض المنهين المنهين المنهين المنهين المنهين  
 الذي ليس له المنهين المنهين المنهين المنهين

لغير

حصة المنهين منها المنهين المنهين المنهين  
 والمنهين المنهين المنهين المنهين المنهين  
 والمنهين المنهين المنهين المنهين المنهين  
 لغير المنهين المنهين المنهين المنهين المنهين  
 من الادوية المنهين المنهين المنهين المنهين  
 المنهين المنهين المنهين المنهين المنهين  
 المنهين المنهين المنهين المنهين المنهين  
 المنهين المنهين المنهين المنهين المنهين  
 المنهين المنهين المنهين المنهين المنهين  
 المنهين المنهين المنهين المنهين المنهين  
 المنهين المنهين المنهين المنهين المنهين

اجلا دار الامر المنهين المنهين المنهين  
 وكانت المنهين مناديه وكان المنهين المنهين  
 منقلا في المنهين المنهين المنهين المنهين



واطلاق كلامهم فيها اذا كان المسكون فيه معلوم  
 انه على فرض الجبريت غير ممكن او جود كمنزلة وجود  
 او ينك في منزهين وعلية جبريتا فاضل  
 هناك وفاقهم في بحث الصحيح والاعم على انه لو  
 في كنية يمشي للصلوة مثله كان الاصل فيضاهي  
 الاخر كين النزاع هناك فصلا بالمتطابقين في هذه  
 المسئلة فلهذا لزمه لئلا يفقد احد من الصحيحين بالبراهنة  
 مع لزم القدر من كونه على حصة ثم التهربين او مع التهرب  
 هناك القدر بالصحة وهنا المشهور القدر بالبراهنة فلهذا  
 قلت الا لزم كين التهرب هناك من المتنازعين  
 على اركنية بدر الصواب وفاقهم على عدم جريان صالة عدم  
 اركنية السببية من الاطلاق لاجال القاطن عند  
 القدرين لا عدم جريان الاصل الجدي وندرجا

قد حلت كل العلماء مع  
 المكان مع الزمان  
 هناك

آخره شئ من شئها شئ من مقتضى القدر احد في العلم  
 القدر بالاحتياط لا يصح ان يقال في الامر بالامر  
 بالاكتر لئلا يلا قدر ولو قيل في دفع جريان الامر  
 لئلا يصح لكان هو الاكثر والامر لنفس الامر  
 فلا يعين شئ من الشك فيهما في زمان غير متصلا  
 الا بقدره في دفع حجة بان لك في بعض  
 او في دفع الحاضر ليس الاستصحاب فيه حجة وفي دفع  
 سلامة عن المتأخر مما حقه بتصحاب عدم الامر  
 المسكون قلنا لئلا المتنازع الحاضر من غير علم  
 المتأخر به اجمالا معلوم ولا اقتضى لك في الاكتر  
 اولاد ليد على عدمه لئلا يفتاد الامر بالامر  
 مشكك لكان الاحتياط في صحة الشئ الا  
 حجة هو ان كان لك في المقصود او المانع في صحة

في الحاشية مع شرح عبارة الاستصحاب في  
 أول الكلام من الاستصحاب لا يقال في  
 ان لا يثبت من غير دلائل عدة الاستصحاب  
 اذ انك في بقاء التكليف لا في أصله والديك  
 نفس لها عدة في تحقيق مغربها الاجماع وبناء  
 والقوة العاطية ولباء القلاء على الاستصحاب فيها اذا  
 في الجزئية والقبول الاستصحاب المنجزة من ان كانت  
 مروا لا يجرى دوران الامر فيها من التخصيص  
 المجاز الشائع وهو التدب وكثير من التخصيص  
 لاكثر الفهم العرف تقديم الاول اذا بقرى الاول  
 تحت الام ما يتقدم مع مكان منع كثر ذلك  
 من تخصيص اكثر دلائل عدة دفع الضرر وقاعدة

الاول

والقياس الاستصحاب لا يرد في صدر الوجه في القوة  
 مع كثر القليل في المصطلح بالشيء بوجه عدم الوجوه  
 مع قبح الامر بالمكتب المحرر للامر الابدعيان  
 المحرر مع استصحاب صحة الصلوة مثلا بترك  
 المشوك مع الاستصحاب المتقدمة الله انه على امر  
 في سنة ما لم يعلم اقلت لا شك في عدم وجوب  
 مع كثر في صدر الوجه لظاهر كافي ولا يتم كثر  
 المشبهات بعد الفهم بالنظر المطلق والقبول  
 المذكورة في اجزاء المليات ممنوعة والقياس المذكورة  
 مسلم عنه الاجال الذاتي لا يضر استصحاب  
 ان كان في المشوك فيه البدور فلا جريان له  
 الاشياء فان كان قبل الدخول في العلم او قبل  
 سماعه محال المشكك فيه فلا شك في الصحة فلا



اذ لم يجدوا من قبلهم في صورة البراءة  
 والاسم الآء الى الركوع فالتحان الاسم الآء الى الركوع  
 تاركاً الصورة من غير ذلك في الصورة بغيره  
 اذ المفروض ان الصورة بغيره في الصورة بغيره  
 اجتماعاً او انقلاباً تلك لفائدة الاجزاء في الاما  
 الترتيب او بالوجه في كل صفة بغير الاسم  
 غير ذلك فليكن في الركوع وهو شك في ترتيبه  
 وانه الاحتمال عين في سبب من الماهر في  
 بغير الاسم الآء اليهم في اخبار البراءة لا في  
 الى المعلوم بالاجمال وليس في الانصاف في  
 فيما بين الاخبار الاحتمال معلوم من وجه لان  
 البراءة في ما دار الامر فيه بين المحدثين في  
 الاحتمال في البراءة في مادة الاجتماع

في

اخبار الاحتمال في البراءة في ما دار الامر فيه بين  
 والرتب الى الاحتمال في البراءة في ما دار الامر فيه بين  
 في ما دار الامر فيه بين في ما دار الامر فيه بين  
 المسكت في ما دار الامر فيه بين في ما دار الامر فيه بين  
 باسم صاحب الصورة او الامر بالانعام اذ ان  
 المسكت في ما دار الامر فيه بين في ما دار الامر فيه بين  
 في ما دار الامر فيه بين في ما دار الامر فيه بين  
 لانه من الاول لانه في الانعام الصورة لا في  
 بقا الامر في ما دار الامر فيه بين في ما دار الامر فيه بين  
 باقها في البراءة في ما دار الامر فيه بين في ما دار الامر فيه بين  
 الركبة في ما دار الامر فيه بين في ما دار الامر فيه بين  
 علمنا في البراءة في ما دار الامر فيه بين في ما دار الامر فيه بين  
 فالامر في البراءة في ما دار الامر فيه بين في ما دار الامر فيه بين

اولها نضال البراءة وسلامة الاستئصال من جهة  
 ومنه يعلم الاصل في العلم بالبراءة في الشك والبراءة  
 نفسا وسكنا في وجوبه الغير او علمنا به في الشيء  
 وسكنا في وجوبه انفسا لا علمنا بان الشيء  
 غير او مقدم وسكنا في انه جزء الباءة ام شرط محال  
 ام شرط محال فقد يدور الامر بين الاول والثاني  
 او بين الاول والثاني او بين الثاني والثالث  
 او بين الثاني فهدى بنا صدر جمع اليه في مقام  
 التميز ام لا صدر في اليقين ام الاصل يختلف بحسب  
 المقامات ووجهه ووجهه يظهر التمرة في مسلكه  
 الصحيح والاعم ومقدمه الواجب والندرو في  
 نية التقرب والمباغرة النفسية والاثبات على  
 الوجه المباح وسنذكر ذلك في باب التمييز بوجه

بمراجعة الحرف  
 في الواقعة جمالا وادوار الامر بين الاقتران والاكتر وكما  
 استقلال بين وكما التبيين مراد به مراد به هو  
 التبيين من فرض التبيين كما يتفق في منوعات  
 البرهنة على وجه التبع بقية او من اجل ذلك  
 كالامر باخراج صانع للفطرة ولم تعلم انه لشيء ارحم  
 ام سنة او من فرض المتباين صورة ولا اقتران ولا  
 من فهدى الا صرح الاحتياط ام البراءة وجهان  
 افوا بهما الاخير لان الاصل عدم تلقى التلقين بالبراءة  
 مضانها اجملة علامتها بقاء في الادلة ولا في  
 الاحتياط فان في الاستئصال فبعبه انه ليس اريد  
 بالاقتران قد اتى به واشتدوا بالاكتر او الامر انفسا  
 فلم يثبت من الاول او لا استصحابا او بناء

المتكلف  
 اذا علمنا بان



بناءً على ذلك فهو غير ثابت لو لم يكن من الخلف  
 اخبار الله حيطة فلا جابر لها **اصول** اذا  
 علمنا بالتكليف في الواقعة اجمالاً وادوار الامر بين  
 المتباينين وكانت الشهادة مراديه وكان الجمع  
 محصلاً للمثال فهذا الاصل الاحتياط بالجمع كماله  
 وادوار الامر بين الفصير والتمام او الظاهر والجمعة  
 مثلاً ام البراءة بالتجيز في اتيان ايها شأ وجهان  
 ولا احتمال الفرقة او طرح الامر بين اولى  
 بلا معين فيبين الفساد واظهر الوجهين  
 الاحتياط بالجمع للاستصحاب واصل التفرقة  
 العقلاء والذموم دفع الضرر والتميز واخبار الاحتياط  
 المنجزة منها بدنايب الاكثر وما ذكره صافاً الا لازم  
 الحاشية القطعية على الاخبار الخبر من حيث العلم

المر

الواقعة ومن حيث العلم العلم لمنه بالخير  
 الاستمرار ولا يحسن فلا نقدر ان يكون بهما من اجل  
 وجوب الواحد الجاهل من الواقع المستلزم للجمع  
 المقدمة ولو لم يتمكن التكليف الا من احد الطرفين  
 في تمام الوقت في المختار لا شئ عليه البراءة وعلا  
 البراءة الا بالخبر ولو شك الخصم باخبار البراءة  
 واخبار التجيز في قاض التصديق ما يجواب عنهما ط  
 من وجوه ولا فرق فيما ذكر بين حصول الشهادة من  
 الدليلين او اجمال الدليل **اصول** اذا علمنا  
 بالتكليف اجمالاً وادوار الامر بين الاقد والاكتر  
 في الشهادة المصدقية كماله علم لمنه فوات العلم  
 كنهها او عليه دينا لا يعلم مقداره فهدى جمع الاقرعة  
 او الاكثر في السكوت بالنسبة لغير البراءة او الظن

بهما فنحن نرى الخط في الموضوع انصرف الى  
 البرائة فبان بالمتيقن لا بالمسكن مطر او عالم  
 بالاشمال او بغير من بين البدر والطار  
 والاصح انه لا شك في الرجوع الى البرائة مطر  
 واستقرض من زيد دينار في الوقت المعلوم  
 في انه استقرض منه دينار آخر في وقت آخر  
 لا ولا في وجب الاحتياط فيما اذا علم بان كان  
 نريد بشره وادب لخص لا بد من مقداره لا يصح  
 ولا في مثل ما لو استقرض من زيد مائة في عقد واحد  
 لا بد من مقداره وادب لخص ذلك من امثلة ما نحن فيه فالأصح  
 البرائة مطر لان الالفاظ والنسب كانت موضوعا للمعنى  
 انفس الامثلة كلها لا انصرف الى المسكن لغير  
 وانما منصرفها المعلوم بالتفصيل او بالاجمال والمختار

اراد ان يبين  
 ان هذا هو الحق

فلا

موم في الجملة لا معلوم اجمالا والمعلوم في الجملة  
 معلوم تفصيلا وبشكل التفصيل في كل وقت  
 وليس الاحتياط ما يفيد عليه انه لا فرق له ان  
 الشبهة بالاصد والظن في الموضوع انصرف الى  
 اذا دار الامر بين العلم والاجمال بين  
 في الشبهة المصداقية وكان ذلك في المكلف  
 فبان كما در ان الفاسد بين كونها صحيحا ام  
 ظاهرا وخبريا كما شابه جهات القبلة لظن  
 والركاب المخالفة القطعية مخالف للاجماع  
 ولا انصرف الخطاب الى المعلوم ولو اجمالا  
 العرف والفرقة لا وليد عليها في مثل المقام  
 المستبين في بناء العقلاء واستخبار الاحتياط  
 انما منصرف الا انصرف الى المعلوم ولو اجمالا



باخبار البرائة قد فرغ بالقلب وبالخصيص بالبحر  
 بالبحر في المراتب في مثل الظهور والجنة وبما يشبه  
 الاحتياط والزم الجميع لا يخرج ومدة الغياب  
 ما ترفقه من الواجب من ان الترتيب في كل  
 فتيقن في جميع باب المقدسة الشرعية  
 للقلب اذا جاءه ما ترك الاخر ثم كلف  
 به الوقت كمن المات به هو الواجب الوافر  
 اذا دار الامر بين الشائتين وكان الاشتباه  
 في مصداق المكلف لا يكلف به كواحد المرفوع به  
 المشترك والاختلاف المذكور في جميع مصداق  
 فالحق برائة من هذا عن التكليف لا صالة في المسبوق  
 بهما ولا صالة وسبب الرضوخ وكفايته وعدم وسبب  
 وعدم كفايته في المسبوق بالحدث لا صفة

بقائه

بقائه لئلا يتأخر مضائقها بالقلب وبالخصيص  
 فان رفع استصحاب الامر بالصلوة المقصود للاحتياط  
 واستصحاب الامر بالصلوات واصالة الاشتغال بها  
 واستصحاب بقائه لئلا يتأخر مضائقها بالقلب وبالخصيص  
 الصلوة اذا دار الامر بين الحرام والحلال  
 الواجب وكان ذلك في التكليف لغير العلم  
 الاجمال فالاصح البرائة لاكثر ما ترفقه الشبهة الواجبة  
 وعن الاخبار بين الاحتياط والظاهر ضعف التعميم  
 ما ترفقه فربما كان الاصل المحرم في بعض الموارد  
 لا دلالة خارجية كل في التعميم فلو لم تدبر ان من جاز  
 احد ما طاهر محتمل في التعميم والآخر محتمل في التكليف لا  
 ما لم تدبر احد البرية ولا من الخارج فالاصح طهارة  
 لها من على كثر شيئا طاهر فلو لم تدبر ان من جاز

ملهارة ما فيه ولا صالحة عدم وسحب الاجتناب عنه وحرمته  
 لعدم لان اغلب اللحم محرمة ولا خيار الاجتناب ط  
 فيه ولنا في القلاء القدر ولا التمسك باستصحاب  
 نجاسة حال منوية او حال ولادة الملائكة من  
 الكلب لا او باستصحاب حرمة حال جوارحه  
 او باستصحاب ملهارة حال حيوانه فيظهر فيه ثم  
 لغز كثير احرافه في شبهة الوجوه جارية  
 في شبهة الخمرية ليم حالها ما سبق فلا حظ  
 اذا دار الامر بين المحرام وغير الواجب والاشبه  
 موضوعية والامر بابرهن المتباين فان كانت  
 شبهة غير محصورة كمن شبهة متعذرة الله  
 او متعذرة ولا لاجل الهيئة الاجتماعية كجوارحه بطلته  
 او لكن شبهة كعدم من اشبهها بحيث لا حظ

لا حظ

وخبرها استقرت شبهة القلاء على عدم البخر عنها كبحر  
 الاجتناب عنها لفقها المقتض في نفس الدين  
 فان الخطاب لا يصر في مثلها مضاناً بل  
 الاجماع وادلة نفي العسر في القسم الثاني  
 الاخير وفي الاخير العسر والبعض الاشخاص كمن  
 البعض في اشخاص المكلفين منقياً بالاجماع  
 او محصورة وكانت شبهة غير مرتبة كالاناء لظن  
 المشبه بالنجس والمال المحال المشبه بالمحرام من  
 جهة الحكم الوضعي يشب الاثر من ضمان ونجاسة  
 اتفاقاً بعد العلم لواجباً بالملاات والارتكاب  
 من جهة الحكم التكليفي فيجوز ارتكاب القدر  
 من جهة القدره ويجوز بقاء مقدار المحرام واجتناب  
 القدر من باب المقدمة العقلية من باب المقدمة



بحث في شبهات المحرمات في قوله لا الركاك  
 انكشاف من ارثية لم يكن المحرم الواقف والاشجار  
 لا بطلان الا في قولهم فلا حرج وانصرف الخط  
 الى المعلوم والواجب لا قوله كمن شرب فيه محال حرام  
 فهو محال لكن من عرف المحرم بعينه ما مضى  
 التثبت في خبر الاول على فرض دلالة خبر  
 آخر ضاقت الاستفراء ولا الفرقة فيه فاما الا  
 فيما يمكن فيه الاحتياط على ما مضى مع ظهور او ثبوتها  
 سنداً ونتم دلالتها عن ما مضى اخبار الاحتياط  
 فيمنع ما نحن فيه ولا الرابع فيه الاستصحاب  
 وقاعدة الاستئصال والادلة القاطعة واخبار الا  
 في خبر حديث التثنية المعروف بين الخاصة  
 والامة محال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك

٧

في ترك شبهات يخرج المحرمات من احكامها  
 انكشاف المحرمات ولكن من حيث لا يلزم ولا يمكن  
 حمل الجمع على فيه على العهد ومنها خارجياً ولا على  
 الاستفراق الحقيق او الامور التي فلا بد من حملها على  
 خبر المفرد فيكون المراد من اخذ بالثبوت  
 المحرم او على الاستفراق بالمعنى الاغم الذي يشهد  
 جميع شبهات والمحرمات في الواقعة الخاصة  
 فالمعنى من اخذ جميع شبهات ولولا الواقعة  
 الخاصة فلهذا ركب المحرمات كمن الاول  
 اقرب عرفاً وليس كان المقصود ويتم على الوجهين  
 على الاول منها يمكن ان يكون المراد من المحرم انما هو  
 او الواقف حقيقة او الواقف مجازاً او الاوسط كذا  
 والاخير على سبيل حصة التشبيه تنزل تعدد العقاب

ويدل على قبحه في كل حال  
 البغايا بالكلية في جميع الأحوال  
 كالحقيق في غير وجه منفته الواجب  
 إذا دار الأمر بين الإجماع بين الواجب والحرام  
 وكان الشبهة مراديه كدوران الأمر بين وجهين  
 وحرمتها بغير فرائض الزينة في الفريضة استعمل  
 ويدفع ظهور الإجماع وادعاء الاشتراك بتقديم جانب  
 الحرمة لأن دفع المضرة أو منع طلب المنفعة  
 ويدفع لمن ترك الواجب الضميمة وليس  
 المنفعة فترجح على دفع المضرة فلا يتم الاطلاق  
 والقرعة ويدفعها ظهور الإجماع على خلافها واستبعاد  
 العلاج الدالة على التخيير في فرض النصيب وتخيير الأهل  
 ويدفع أصل الشبهة والاستصحاب وظهور الإجماع

على قوله

على عدم وظهور خبر التخيير بين خطبة الخمار وبين الإجماع  
 مع لزوم المحالفة القطعية لا يخرج بالضرورة بالموافقة  
 القطعية بل التمسك بصحاح التخيير فهو ترجيح  
 ولا يحرف فحين التخيير البعد من وجه المخرج لفتنة  
 بالتخيير كل في لارسل المقلدة أو بالخيار وجهان يحكم  
 خياره بين الأمرين كل هو الأصل لمنع الظاهر الأول  
 ليرة الجلاء وحكايته ظهور عدم الخلاف والمنع كانت  
 الشبهة مرصداً فيه فإن من أصدر مخرج جانب الحرمة  
 كل في استنباه آخر المحض بالاستحاضة أو بحسب  
 الوجه كاستنباه آخر رمضان بأول ثوال عند الأصل  
 والمنع قد مر للجائين كالمندور وطناً المشبه بالآنية  
 بما دفعه الاستمالات لها بقية والخيار الخمار وبدل  
 على سلطان طرح الأمرين انصراف الخطاب إلى المأمور



والاعمال لا يظهر الا لاجتماع **الاهل** والامر من  
 الواجب كراية او بين الحزب والتمسك في  
 الاحتمالات بقدر الاظهر استجاب الظاهر  
 في الاول بناء اهل القدر ولم يدر بحسن ابناء كرامته  
 الظاهرية في ان في الما ذكر **الاهل** لا علم حاصل  
 البراهنة في احكام الشرعية قبل الفحص عن الدليل لغير  
 جريان اوله فلا يضر للعلم به ولا جلع ولزوم  
 عن الدين لولا **الاهل** من الادلة الاستقراء  
 فان كان مطلقا فلا كلام او ظننا الحق المسكين  
 بالاعقاب لما شكوك فيه لا فروع منفصلة  
 من نوع او نوع من خبر لا في القسم الاول فان  
 في الصنف فالجواب بالتفصيل في النوع  
 غلبة صنفه او فردية او بها موافقة لالب الصنف

انما

او لم يكن في النوع غالب لا حنفيا ولا فريدا لا فريدا  
 ولا مائتيا الحق المسكين بالالب لم يدر في  
 ولم يكن في الصنف فالجواب بالتفصيل في النوع  
 الصنف غلبه صنفه او فردية او بها موافقة لالب الصنف  
 الحق المسكين بالالب الصنف لان الظاهر منه انه  
 الجواز المشهور عنه في رضى مع الحقيقة المبرهنة والتمسك  
 متوفيق فيه لا احتمال كمن التهمة قرينة وكما في شبهة  
 لم يدر في روايته ولم يكن في الصنف غالب  
 في النوع غالب او لم يكن في الصنف غالب  
 في النوع غالب او كان وجه الغلبة في الصنف  
 مشكوكا والنوع لا غالبيته او كان في الصنف غلبة  
 محتملة ولا غالب في النوع فالجواب على الاصح لغير  
 الظاهر ولم يكن في الصنف غلبة محتملة وفي النوع





انما التبر فيه ونحوه بما فيه ما فيه استعمال اللفظ  
الموضوع للجزء في الجزء عنه فلهذا لم يجر مجازا في استعمال  
الاستقراء فيما بعده وما لم يكن متباينين معه في عدم  
لجواز الوجود والانع وهو الاستحسان عرقا لا لفظا  
وكذلك في اثبات فور في الامر من ان اغلب اللفظ  
للفور بالغير الا ان كان حال النطق وانما في الحال منه  
فبقي المشكك بالانتمى ثبت به كذا خبر  
وتبين فصله بغير الفور حال النطق مما لا في الا  
ففي الآخر ذلك لان الاستقراء المحقق  
في الخبر لا يمكن بغير استناد الاستقراء فيه  
وفصلا فبقي المشكك فيه حيث فصلنا او حيث  
فقط مع اختلاف الفصل فبقي حيث فصلنا  
فصلا للحكم لا يمكن فصل المشكك مملتا بالتفصيل





في ان قد روي في كنهه على غير ما في ان قد روي في كنهه على  
 من زلف الحرام بنية بناء على حملها على الشبهة المحركة  
 منته في المسبق بالحالة السابقة على غيره في  
 غير ذلك من التصدير الخاصة وجودها الاخبار  
 كبحر زارة عن الباقر قال قلت له اني صليت  
 وهو على صورة التوجع الخفة والتحقيق الضم  
 فقال يا زارة قد نام العين والاشياء القليلة الاذن  
 فاذا نامت العين والاذن والقدر جيب الضم  
 قلت فان حرك على جنبه شئ وهو لا يعلم قال لا بأس  
 انه قد نام تحرك من ذلك امرين ولم يمانه العين  
 من ضومه ولا ينقص اليقين لك ان ابد الله  
 اخذ ذلك ما يدل على المصداق من جهة النص الذي مع  
 كنه قوله لا ينقص في قوة الكبر العلية والمراعاة لا

العين

لا ينقص اليقين السابق بانك الله في الام في  
 قوله العين المحرر لا الهة فيقه العموم مع  
 عموم الهة المصوثة وجزاء الشرط فانما قد روي في  
 انه قد نام فلا يجب عليه الضم لان الضم يمين  
 وقد يمين لا ينقص بانك وعدم رعاية يمين  
 القاعدة في مثل ذلك بن لك والاربع  
 نحو من الموارد لا يوجب القدر في النص لان  
 تلك الموارد لا تقصر فيه العين بالعين للبدل  
 الموارد فهو شخص صرا لان الام المحصر حتى وقولهم  
 لنح الاصل عدم صدور هذا الخبر عن الامم فيلزم  
 حجة الاستصحاب للخبر عدم حجية مدوح بهما نصرا  
 الخبر لا ينفك وبان النص منكم الا انه لا ينفك  
 انحصار القطع واذا جعلنا هذا النص وجهه منا فلا

مفهوم

لا تفتقر الى بغيره بل بغيره انما هو عدم مكانه لا  
 المتضمنين لا بناء في كونه الكبر اذا الحكم من باب  
 الاثبات الحجية الذاتية كونه في الله لا في غيره  
 بل العلم الاجمالي بصدقه وبقضائها من قبلها بناء  
 من لدن آدم على اليقين لا الاستصحاب في الموضع  
 والاحكام واليات التبرير اذ حجة لهم منسقة  
 بانهم على الحجية ومنها الاستفراء وتقرر وجهين  
 الاول لغز بناء التاريخ في امر المواراة مع التوبة  
 والاربابيات على اعتبار الحالة ان البقاء في مقام  
 سببا وفيه نظر وجهين ان في لغز اغلب الاحكام  
 الشرعية ومنه وكذا في غير الاحكام الالهية منها  
 كحداثة من المواراة الى المبرور وبنائه  
 بغيره من غير ان يكون بالاعلى وليس له الا

في الموضع

بين انفسه والحق فاعلمت بالحدوث في  
 برسمات ادوار الامر بين التوقيت وعدمها  
 الاحكام الشرعية في البرية من الموضوعات فادام الموضوع  
 قبا على حكم منسوب وليس له في قبح وصف حاضر  
 فاعلم الاوصاف غير مؤثرة في اختلاف الحكم  
 لم يثبت لك في البقاء من ارشاد من حيث  
 الحكم وكان السبب محال فقراره استقرار فلا استقرار  
 في هذا القسم والى كان لك في بقاء الموضوع  
 انصرف مما هو كمال الذات فاعلم ان كانت  
 الآلة باقية بحسب اسمه او في البقاء فم ولو كانت في  
 مقدر الاستعداد الحق بالجنس او في الموضوع المستند  
 فالسبب بقاء الاوضاع على ما لها من  
 والاشراك في الحكم ليس بمثل ما له من

مؤيدات م



استاذنا الامام المستفاد ان كان له احواله ثم يصفى  
 وتبين له في ما به يكثر من ان كان له احواله  
 وكونه انظر بالبقاء فهو احواله استصحاب  
 قطع النظر عن الاستفاد ذات اذا لا حظ في  
 ما ذكرناه في صفة الاستصحاب في قوله  
 في ثبات حجة الاستصحاب في خصوص الامر بالخارجية  
 المرتبطة بالاحكام الشرعية ويدر عليها من الاشتغال  
 لانها ليست بالجملة في الجملة ولا في سبيل القطع ولا  
 لا بد من كون افراد الاستصحاب اوليس في المقام  
 فدر شق يفتقر به وارجح من ان حاله حصة للمهر  
 باوراء العلم الاجل بحجة لبعض افراد الاستصحاب  
 بحجة في ذلك وان كان من احواله الاشتغال في  
 شدة انظاره المستصحب لكونه من الاصول في العلم

بحسب فهم

ال

الكتب وذلك لانها ليست بالاحكام الشرعية  
 انما هي في نظر الناس في ذلك في ذلك في ذلك  
 الائمة وبناء على ان مجموع الاصول المستفاد من  
 لغير بيان الموضوع ليس من شأن الامر في  
 انحصارها بدفع بان بيان الموضوعات  
 بالاحكام من شأنه لانه باخر الحكم بالاول  
 عدم كونه من شأنه لا يستلزم فيج بانه فلم يصفى  
 في علمه اذ كان في البيان فائدة وافر من  
 في غير ذلك المستصحب في انهم اخبار الاجل  
 او هو كونه الاخبار اعمدا  
 حجة الاستصحاب في خصوص الاحكام ويدر عليها من  
 في الامر بان في ذلك ما يصفى في كونه الموضوع  
 لكونه من عدم دلالة الاخبار في ذلك كونه







والتميز المانع في القضي لا عدم انصراف النص  
 او التمسك به اليه او المراءى في الغايب في قوله لا يقتضي  
 بالكل هو المتبني وما في حكمه من الحكم الغايب في  
 القضي لا يقتضي ان لا يقتضي في المتبني الوا  
 في الواقع لا يقتضي بالكل او الظاهر من  
 المتبني الظاهر في الظاهر لا يقتضي بالكل  
 على التفسير في قوله لا يقتضي من المتبني  
 لا يراعى بالكل معناه او المشكك فيه لا يراعى  
 الواقعات باقارها لا كذب او الخلف في  
 وفي الظاهر بان النص اريد بالكل  
 فهو صحيح لعدم مقتضى التفسير بالكل في  
 بصره ان كان بالكل في تفضيله بالكل  
 ان بالكل في مقتضى ما كان مقتضى

في الواقع

في الاقضية وعدمه لا يقتضي عدمه او  
 نفسه فهو مشاكك في سوال السائل او مراد  
 تفضيله بالكل في الحقيقة فقال ان وجه الحقيقة  
 والحققان الاضواء في تفضيله يقتضي بالكل  
 المعلوم في التفسير تفضيله مع قطع النظر عن  
 متبني ذلك ذكرنا مراد الخوف من استلزامه  
 على عادة الامة في اوجه اوجه مقتضى  
 في ذلك في مقتضى من التفسير مقتضى  
 جهة الاستصحاب مع التفسير في مقتضى  
 وهو لا يجر فيه الوجه المذكور ضافا الى كفايته ما عدا  
 التفسير في الادلة  
 على اناس لا شك في صدق المانع المعلوم  
 او كفايته او ذلك في ما عدا التفسير في الادلة



لا بد لك في الحكم التمسك بالمرسوم المستطاب  
 او انصرف ثم مع قلة المسكن فيه في المسكن  
 في الحادث لا يعلم بالنية احد الامور المستندة والرا  
 او لم اجمل لا بانه قضيه امدها مواد حدث الحذف في  
 واحدة اخرى غير تحت عبادة ام على وجه القبول  
 استبرار من اكره حجة الاستصحاب اذا لم يكن لك  
 في الحدث باقائه ووافقه الحذف انما اذا  
 كان لك في المال شيئا من التهمة المحكية والممنوع  
 المستطاب والتمسك المتبارك لك في التمسك  
 الا حق لا التمسك الذي كان مائة فدرج البقن  
 البقن استأبى والظاهر من التمسك فيه البقن  
 هو لك الذي الذي هو جيب التمسك في البقاء و  
 لا يتصور الا في التمسك في مروت البقن ولا في التمسك

في التمسك

في الاقنية فالتمسك الذي كان جيب التمسك في البقاء  
 على الجيب بالتمسك وبقية التمسك مورد واداه الحفقه  
 التمسك في البقاء والتمسك بالاداء بقية التمسك اذا كان  
 التمسك في الاقنية التمسك في الموضع انصرف في  
 جيب التمسك والتمسك بالتمسك كمن المراسم التمسك  
 التمسك في البقاء لا التمسك التمسك التمسك  
 وذلك باق البقن مع التمسك وليس الاستصحاب  
 في مخرج في الاخبار ثم لو ادعى الخصم انصرف التمسك  
 الى التمسك في الحدث لا في مورد التمسك في  
 البقن او ادعى ان خصما من التمسك بالتمسك  
 لا الاحكام ولا الامم منها بقية عدم التمسك  
 انصرف فيها التمسك في الموضع التمسك  
 في الحدث فبما يظهر ما سبق كما يظهر احكام





فقد انسخ الكتاب عن يد الامام ابي عبد الله عليه السلام ولم يمسح منه الا  
طريقه اهل الفقه في انصراف النص عن اية في  
بما يرتبط به بالاحكام بخلاف انصرف في حجية  
فيه من باب الظن انصراف المصنف الى بيته  
او المقتبة او القصد من ما اذا انقلبت النسخ  
بالوضع كعدم الوجود والاعتقاد والاشراك  
بالمراد كعدم القرينة والاختصاص والقيود  
بنفس الموضوع كعدم سقوط وجوه القبح في  
الاحكام والموضوعات في باب بيته المصلحة  
التي هي من غير معتبر في الخلاف لانه لا يصر  
فان المراد من ذلك فيها مطلق الاحتمال لغوية  
السياق بمرحومناه لانه مضاعف لبقاء العقلاء  
فقد تم في اثبات منهية

2

الركبة باصالة الاطلاق او فاجدة البراءة عن  
جزء الشكك او اصاله عدمه لا يجب او عدم  
الترتبة والنجزية او عدمه لا يبرر او يصح  
وقد الكلام هنا لا سيما والحج عدم جريانه فيها  
كان الشكك فيه بدوياً كما نشبه ام ثانياً كما  
كان فك بدوياً ام ثانياً مقصراً كان لناك  
ام فاحراً للزوم الدور او العكس لا يصح للخص  
او فقد استصحى بقين اولهم الذي لا  
ثم وكذا في اثبات مميزات به البدر الفا  
كما صالة عدم ملاحظة الواضع الجزء الشكك  
ولم يظهر من القصر خلافه وذلك لا كمن ان  
في المحادث اولهم الذي لا اعتبار به الاعتبار وكذا  
في ثبات حكم المركب بجزئه به فقد بان صاحب

المتعقبات كما نرى في تركيب اسم فاعلنا الأول فلا  
 انفسه في ما يصحبه فلا يصحبه في الاول فلا  
 استصحابا هو متبنا اذ لم يستلزم لازم  
 الحالت صدقنا خبر صدق لزوم كالمزجيه  
 للاربع لم يجر الاستصحاب في ذلك للارزم وليس  
 صدقنا خبر صدق لزوم بان لا يكون متبنا  
 جزم فيه الاستصحاب بان كان اللزوم متبنا  
 عاديا بالام لم يجر لبيان الفلأه في المخرج  
 الى التمسك في الباقية وقد تخرج بان فيه باق  
 فلا تضارب اليه ما يعي لا يعلم انه ما لم يستلزم  
 لوجه وليس لم يحكم بان الرابع ما يبر الامر  
 الجته براد ار الاصل الفقاينه  
 جزم حاله تاخر الحالت فلا قطع بجزمه

ونرى

وذلك في مبدء مدونه ولا يابوهم من ان اول  
 لفظ منفرد في العرف لم يملك في استلزامه  
 الاثر فاصالة عدم المنفرد من حيث باحالة تاخر المعنى  
 عن فرض التمسك قد يقع بان اذ لم يعلم لفظ منفرد في العرف  
 ان لم فان علم انه كان له منفرد في التمسك  
 في استلزامه فاصالة عدم المنفرد لا يصح لانه اذ لم يعلم  
 يستلزم حوادث ثلثة الوضائح للمعنيين  
 الاثر ولا يصح عدم تقدم هذا المنفرد في العرف في  
 باصر عدم تقدم من آخر وليس علم انه كان له منفرد  
 في التمسك خبر هذا المنفرد في العرف لانه استلزم التمسك في  
 بين المنفرد في العرف وذلك المنفرد المجرى فاصالة  
 ح سيعلم من المنفرد من حيث باحالة عدم الاستلزام  
 في التمسك وانه انفسه في هذا لا يمكن لفيه بالاصد



او انحصار  
 في اجزاء اجزاء الاستصحاب  
 في الامور التي لا يمكن بحسب الواقع والذات في نظر  
 العرف كالأكبر والشكل والقضاء الدلاء على المبدأ  
 في محسوس واحد وبقا في الحقيقتين وفيها يمكن  
 بعد الشك كل الوثائق في وجه السورة في الصلوة  
 وهو لم يشرع فيها بعد وجهك واذا حصلت خبرا  
 بنصف جوف ما ذكره من استخراج الدليل  
 في بيان حجاب الاستصحاب في الدليل الذي  
 على صاحبنا علم ليس الدليل على الحكم ليس  
 مقبولا وصف يوجب ارتفاعه ارتفاع الحكم  
 في الدلائل المتغيرة بالمتغير ما دام متغيرا فهذا  
 يفرق القول بمرزوال وصف فلا يستصحب  
 او اهل الآلة المتغير بتغيره لانه لانه مفهوم الوصف لانه

مرو

ليس حجة على الاستصحاب بل ارتفاع الموضوع مرزوال  
 فلا يستصحب حيث لا يكون اللفظ ولا حيث  
 الانصاف في المسئلة الآتية وليس كان ولا  
 على ثبوت الحكم للموضوع المحرر عن القيود والاضاف  
 كان بقدر الآلة اذا تغيرت بتغيره كان  
 بحسب العرف من اطلاق بالاضافة الى حاله زوا  
 المتغير هو المستمر بالمتغير كقائنا الاطلاق فلا  
 او كقائنا بين المزمع في القسم الثاني او  
 من كقائنا اجماليا وهو المستمر لطلقة جوفية الاستصحاب  
 رواه كان الثبوت في المقصود او اللفظ وليس كان  
 مرزوا بين لطلقة وغيره من الافعال او بين  
 والاولين فالحق جريان الاستصحاب لاطلاق  
 انحصار في الآلة لطلقة لطلقة لطلقة لطلقة





مختلف في القول

المتبحر في النظر في أهم صور الكبر والظهور  
ما زال منه الاسم من الصورة النوعية كالحضرة  
النسبية إذا عارضت وقفاً المقيدة است  
فيه في المراتب بمرحوم وقفاً والحج في مقام  
تشخيص الكبريات فيما تلت فيه الصورة النوعية  
والحقيقة الأخرى لو كان يطابق الاستحالة  
أو الانتقال أو الانقلاب إذ ليس علم النسب الموضع  
هو الصورة النوعية التي فيها فلا استصحاب  
باشقاء الموضع في الأول ولكن التمس في الثاني  
شكاً في الحادث لنزاع استصحاب الموضع  
وهو متبنا لنزاع استصحاب الحكم أو هو الاجزاء  
جزر الاستصحاب إلا إذا علمنا بان الصورة  
النوعية علمية لحديث الحكم في الاجزاء النسبية

الحكم

التي هي غير فرق فيما ذكر بين هذا وبين النسب  
لكن لما ذكرنا قوله الملا في البحث في شئ من الحكم  
ما دام بقاء الملا في محضره النوعية فكل من الموضع  
التي هي الصورة النوعية أو شئ من ذلك في  
بقاء الصورة النوعية وعدم بقاءها كالحج في الخش إذا  
صار فما جري فيه الاستصحاب وقدر ما عرفت فكل  
عرفت الحكم الأم التي هي بمرحوم في ظاهر  
خطا بالشارع في مقام غير استصحاب فكل  
موضع جري فيه الاستصحاب كان محتملاً فلا علم  
وليد اجتهاد وتمام يوجب اندراج الطبيعة الحادثة  
في افراد تلك الطبيعة من حيث الحكم علمنا به والافاق  
القافية ثم انهم قالوا ان الاحكام قد وردت في  
ومرادهم دوران الاحكام مدار الاسماء إذ كانت

الاسم لنبدل اسنك القلب اذا صار فيها مثالا  
 ملاحظة اشكاله من الحضور في الدنيا من حيث  
 علو او اخلاص الخلف اذا غير اسم القلب  
 مما تغير الحكم  
 فانما كيان او من غير كيان او مختلفان ثم لا يفرق  
 او معدميان او مختلفان ثم الحكميان الوجوديان  
 لا فرق بينهما لا من خارج او لا فبها هو في الاخر لا من  
 الشك في سبب ذلك الاخرام سببان  
 امر ثالث فان كان من اصحابان لها من  
 حكيم ووجودين متعارضين لا فبها مع سببية  
 الشك في الاخر كذا من صاحب طهارة الاربع  
 اصحاب سبب سبب التمسك من اصحاب سبب  
 شدة من سبب سبب اصحاب طهارة الملا في فخر

م

بهما كما يحل في غير ما خراف لم يثبت في سبب  
 التماسه من غير التمسك بصبغة سبب وجهان  
 وجهان الاخر لان الظاهر من امرهم بالبقاء كان  
 على ما كان هو من سبب لا عليه من جملتها سبب لافيه  
 فغير ملافة الظاهر من سبب التماسه سبب سبب  
 لاسم الا من صاحب ح من المراض فخرج  
 من غير من غير لافيه بالعدم فالتمسك من سبب  
 ولا تارض حقيقة فكذا في نظائره مضاعفا لافيه  
 الفقاء وظهر الاجماع من الفاضل في سبب  
 ويرد على الامر بالاميين هنا حكمه بطلان في سبب  
 في التمسك من سبب من التمسك المعلوم من سبب  
 في التمسك في سبب التمسك في سبب بطلان في الاربع  
 الملا في لاسم صاحب طهارة من عدم جواز التمسك



عليها الاستصحاب بالاصحاب والجال  
 صرح بجزائرها ثم انه قد علم بمصداقها من الا  
 الاصحاب ولذا بعلمها ففقد خرج عن الغرض او نحو  
 الشا من هذا فصار منها من حيث لا يشك لا يبين  
 من جهة اخرى في المصداق لم يخرج منها من قول  
 ثم اننا اذا قلنا لم يجد حجة الاستصحاب في ذلك  
 في الاقضية فاستصحاب ذلك ليس حاله  
 المتأخر انما يقدم بلا ريب ولا فرق فيما ذكرنا  
 بين تقارن التكنين وتقديم التكنين استصحابا  
 لعدة المناط ولما كان التكنين في الصورة المقترنة  
 مسليين من اثرات كل في الكوارد على  
 التجسس من جهة في نظائره من مراد لفرقة الموضع  
 فالوقف على التكنين يوجب الامر بالاطلاق التزجي

بلا مرجع وعدم التكنين على التجسس يمكن حلها  
 والتكنين التكنين او المتكافان ما لها حكم  
 من تقديم التكنين استصحابا من جهة  
 من امر ثالث لعدة التكنين والاجماع المركب  
 التكنين التكنين لان التكنين لا يخرج من ذلك  
 بالتكنين في الحادث فان التكنين التكنين  
 بالاصحاب المتكافئين فصاعدا كما لنوب التكنين  
 التكنين التكنين كما اذا علم بنجاسته احد التكنين  
 التكنين التكنين فكل واحد بالاصحاب  
 نفسه لنباء العقلاء ولا يشمله عموم اخبار عدم  
 البقين بالتكنين او المتكافئين واحد فالوقف  
 الا اذا كان احد التكنين صحيحا برافقا لاصل  
 البراءة دون الآخر فبغير بالاصحاب ما اذا

الموضوع مع الحكم فيم الاول على الاصح لمفرد الام  
 فانه يفر مجازا لاصح الاصلين ولان كثر في قدم  
 التفسير في القسم الاول فيم الموضوع في سائر  
 الفقاء ودلالة النص صان الموضوع من غير  
 وبما اكثر ظهور اجماع المصنف بالاستصحاب  
 ولا يفر في لغة الموضوع ولو فرض سنا نسب التاثير  
 من امر خارج عن نصار التاثير في الحادث عن  
 بالاصحين وطرحا لاجل لطرافة ابراهيم  
 ولو فرض استصحابا بان موضوعا في زمانا  
 على المزال كما هو في الفا لوقف فهم التاثير  
 من امر خارج ومار التاثير في الحادث على  
 اذا كان العمل في شخصين في الفا لوقف  
 الا انه لو فرض لاصح الاصلين بحيث يفر

ويلا استغلا لا يفر بالاستصحاب  
 الاحكام قبل الفهم من المعارض لاصح التاثير  
 والاجماع في لزوم الخروج عن التاثير في المعارض  
 الفقاء بينه فلهذا لا يفر بالتاثير في الاول في  
 ومثلها الموضوع المستبط لاصح وظهور الوفاق  
 في الاول في لزوم التاثير في القطعة لولا لا  
 على الاصح عند دلالة النص صان بالمعوم و  
 لا يفر التاثير بالاستصحاب  
 عالم في نسخة من الاحكام التاثير في التاثير  
 في المشتبهات علم اجلا قليلا في كثر في  
 كثر في لم يفر في انصاف التاثير في  
 كثر في بناء الفقاء على خلافه في حاله عدم  
 الاستصحاب لكونه عملا بما اراد العلم في المعارض



ولو قيل ان المتدين بالدين السابق في زمان ذلك  
 في الشئ يبرأ لا صاحب كما عليه بناء على  
 ويتم فيمنعه اه بالاجماع المكنى قلنا انه منسوب  
 بشئ فالاصد انهم سلموا القايير وعمرت  
 عن الفقهاء على ذلك ودلالة النص صريحة  
 به الاصل عرف الاجتهاد الاصطلاح  
 بانه استفراغ الفقيه الواسع في تحديد المصلحة  
 بالحكم الشرعي وكنه بانه كنه بقدرها على استنباط  
 الحكم ويرد على كنهها اشكالان والاشكال  
 الاول بانه عنده ابر من الفسخ ملكة بقدرها على تحصيل  
 الاقواء بالحكم الشرعي الفهم الافرغ من قبله  
 والحالة بانه استفراغ الفقيه وسعه في تحديد المصلحة  
 بالحكم الشرعي الفهم الافرغ من قبله

لقد

لفظا والفقهاء على الفسخ بالحكم الظاهر والملك  
 تحديد المصلحة بالحكم الظاهر والمصلحة على  
 ينشر باظهار الاسكام من رايه واجتهاده وعلى  
 من له هذا المنصب الفاضل على من يرفع  
 بين الخبيرين على وجه الخصوص وعلى من له هذا  
 والحكم يطلق على المنصب في اموال الغيب  
 والمجانين وسوءهم على الوجه الشرعي المخصوص  
 من له هذا المنصب والاظهر عند المصلحة بالحكم  
 يطلق على الاغم من الفاضل ويجوز ان يكون  
 اختلفوا في جواز تجزئ ملكة الاجتهاد ووجهه في  
 وادعوا الرفاق على جوازه في الاصل وقد تجل  
 والحق مكان التجزئ للاصل والوجه ان عدم  
 مكان الاطلاق لولا لزوم عليه كنه

بوجه ان احتمال عدم كونه مختلفا بشئ او كونه مختلفا  
 بالاجتماع او التبعيض نفس بالاجتماع فامر و امر  
 بين الاثبات و الفقيه في التبعيض به و يستبرأ بطلانها  
 فليس الخطا كما لم يجز بطلان من يجمع المبرمج في  
 او التبعيض فيهما و لو لم يحصر له الخطا لم يخصص  
 بالاصول القياسية و في جواز ثبوتها و فقيه الغير اياه  
 و جواز قضائه و حكمته و جهان كماله في وجوب  
 اجتماع المتجزئ في مسئلة التبعيض او تفكيكه او تجاوزه  
 فيهما و جواز  
 من شرط الاجتماع و المصطفى  
 معرفة العربية مادة و هيئة و لوليتا و بالتقليد المحض  
 للخطا الخطيعة الا اذا كان المدرك في ايدينا  
 فلا بد من الاجتماع و لا مبرر و يكفي معرفة مقدار الحاجة  
 في الاستنباط و لو بالقوة و في القوة او بالتقليد و معرفة

علم الكلام

علم الكلام بقدر ما يتوقف عليه جزمه و الاضطرار  
 الشرعي و لو لم يكن نحو مباحث الكلام و في اضطرار الا  
 او كفاية الفقيه و جهان با بيان و معرفة علم الزمان  
 في الاجر و تخصيصه في الرضا و الاستصحاب  
 و تخصيصه في الفقه و الفقه في التبعيض و القطعيات او  
 انصاف و تلكم الاجابة و في امته كماله في  
 جواز الاكفاء و تصحيح الغير و تصحيحه و جهان بقدر ما  
 معرفة علم اصول الفقه لانه متكفل ببيان حواش  
 اوله الفقه و كماله في الاثر في العربية و لا كفاية  
 التقليد لاصول و معرفة علم المصطفى اجتماع و ادراكها  
 لانه متكفل بتبني صحيح الدليل من سقمة و معرفة مرفوع  
 الاجتماعات و لو كان لكانها لغاها كغير هذا الشرط  
 و به ما سبق من الزمان كما سبقت من



قرينة في فهم لآيات الاحكام ودر الآيات التي  
 يمكن استخراج الاحكام منها شرط بقا او تضمن  
 او الترتيب ان لم يترط لمع كبره انفس بالاجزاء لا يرتب  
 الابواب بعضها ببعض وليس كبره قوله روي  
 الاصل وليس علم الماهية والبيان والبدل في الحق  
 الاصح او الفصح في التفسير وفيه نظر وان كان  
 له جبر في الايقاف في التفسير والبلد لا يترك  
 كبره لا يترك ولا مطلق ولا معوج السلفه ولا كثير التوجيه  
 وان كان في كبره الاحتمال البعيد من الظاهر  
 لكنه بذلك ويمكن لمع في المنع اكثر المذكورات  
 لمع في الترتيب الخارجية من ملك الاجتهاد ودر  
 مقومات لها لم يضر ما ذكر ليس شرط تحقيق  
 ودر بعضها شرط له لا اجتهاد مكملات محسنة كعبرة

بفر

بفر من غير اليقين والطلب والتمسك به والحق  
 في عدم بقاء رتبة الجاهل بالعبادة  
 شرط او مع عدم المطابقة او مع التفسير او قال  
 النزاع الصحة والفساد فاصرا ام مقصرا الا ان لم يمتد  
 وفي كونه اعم من الجهد بالوجه او اختصاصه بما  
 وجهان ثم لا ريب في وجوب قلم المسألة  
 قلم بها البلور كناية بآهسته ومقتض امر الشر وكونه  
 شرط الصحة بالبا ودر عدم كفاية الموافقة الاتفاقية  
 الا لمع كبره في المقام اطلاق بغيره كما ينبغي تارة  
 وقاعدة بغيره الاحكام للصفات الحاشية  
 مدخلية العلم والجهل المبنية بظواهر حديث علم  
 لو علم بغيره المطابقة او حلت فيها الوقت  
 حب الاعداء قاصرا او مقصرا لا يستلزم

الامور خارجة عن القواعد ودرهم به فليكن الامور المحمودة في الحكم  
 كالمروءة والظاهر من حيث ظاهره واما من فقد هذه الصفات  
 حكمه وحسب القضاة ودرهم والاثم ودرهم وملك ما لم يملك  
 بالجهل به ودرهم الركنية واما ما اخذت حكمه بالجهل به  
 باجهل به ودرهم الاخذ منه وملك المقصود بغيره  
 بافاسه واما لو كان شرطه لباوة ما لم يكن  
 العبرة ولا الملاحظات فانفقوا فيها على انفسهم  
 مصداقاً للواقع ودرهمها  
 القابله واما عند جمهور المسلمين واما في مخطوط  
 والعبرية على انفسهم الكبرياء ودرهم ودرهم  
 التقديس ثم انما مع التقدير لا القصور مدراً  
 من تكليفه بالاطلاق انما الكلام في تحقيقه  
 انما ولا ويدر على عدمه انما لا يدر على تقديره

وبالآية

وبالآية الشريفة التي فيها انما الله لا يهدي القوم الظالمين  
 ودرهم ما من في قلوبهم كفارة فاعملوا ودرهم  
 بصدق في الحاشية بدم الاثم والعتبات التي  
 يستغفر بكمها القدر في الغفوات كمنح الظلم  
 في الاصلية والاثم ودرهم ما من في قلوبهم كفارة  
 واما من كان في اسفلها في غير الضرورات  
 الغفوات فبين قايماً بالعلم عنه انه سبحانه في  
 الواقع من حكمه نال لظن الجهد ودرهم  
 الحسن والقبح يختلفان بالاخبارات خالصة  
 والجهد او انه قايماً بغير حكمها بل بغيرها  
 الجهد فاما اذا انفقوا او انه لا علم بان  
 من جهل به بغير كذا جهل به كما لا يطبقها واما  
 من علمها واما من علمها واما من علمها





على ان لا يترك في نفسه رافعة من رافعات  
 القدر الخطية في نفس الامر لا تقصر الاجزاء  
 فيما كان البذل عطف الا لغير يقوم وليس على الاجزاء  
 وقد تقصر غيرة النزاع الرضا في جوار القدر في نفس  
 رايه راس الماسوم وعدمه وفي التقادير حكم حكم آخر  
 وفيها كلام اذا علم المقلد برسوخه  
 من رايه رجع عنه الاجماع وبناء العقلاء والاولياء  
 لا يستجاب والاسوة بقلبه في رايه الكافي  
 لا تقبله غيره وليس اقتصر بوزنه استصحابه  
 الاصل المقدم على اصله من رايه استصحاب  
 حرمه المبرر آخره الزكيات من اختياره  
 بقدر رسوخه وليس عليه اعلام ان سر نهج رايه لا  
 ولا علم المقلد اجمالاً برسوخه من رايه اقتصر

من العلم الاجمالي وجهان من رايه  
 رايه المجهول بقصر رايه المجهول من رايه  
 قوة فيما يتعلق بامر ما لم يصحبه اخبار ام ان  
 وربما يقصر عن البهادة في شرب الخمر في  
 ونحوها وقد يخلف في ادراجها في المخصوصة ولو  
 بالية ما يعلق على لفظ الحكم غير شاف ومصلحة  
 اراد القدر اخبار عن حكم له سبحانه ولو بلفظ الا  
 وتبينه الحكم والقدر كل في قضية زوجه ان  
 والدار في قصه الحكم وتظهر القوة في التمسك من رايه  
 انصرف وعدمه آخر ومع ذلك فلا يصح حكمه  
 باب الحكمة اذا علم الحكم  
 في رافعة فاصح فاقصر فاعرف الخطية والاصالة  
 انما اورا سلطان اوله المصلحة العربية



ما حكم آخره وهو ان نقضه كقولنا اذا استجد ورايه خلافا  
 به صلاتان رايه الاول او قاطعا الا ان الاجماع  
 ونقول لا لزوم المهرج والمجبب عدم نقض  
 الحكم الاخر وكذا عدم نقض حكمه السابق اذا ظن  
 به صلاته بجده ورايه لا إطلاق مفقود الاجماع وبناء  
 القلاء ولزوم المهرج وظهور الاجماع المركب منه  
 وبين سابقه ولا يلزم عدم الجواز لنقضه في العلم  
 الثالث فالادلة الاولى سليمة من المعارضات  
 بين الجادة والمادة فاسد الحكم لا يكسر الا في  
 الحالات اذ اجتمع المجهل في باب  
 كطهارة القيد الملق في قضاة وعدم وجوب السورة  
 في الصلوة ومما هو مقلده برهنة من ان ثم ثلث  
 رايه فالاعمال صادرة من جهة والراي ليس كان اثره

جاز

كما لو كان باقيا على برهنة السابق التي تروى في القيد  
 الا في قضاة لم يجر له البناء في الاعمال الا في  
 على العمل السابق فلا يصح في جده والراي ليس كان  
 بطلان كانه استجد والمضرة وكذا ذلك للاجماع  
 وقاعدة التخلية واصالة الف وبناء القلاء  
 والاعلاق اوله الا فقال نعم ليس عليه على مقلده  
 من غير الصلة والاعمال المتقدمة اعادة ولا نقضا  
 من ان من شك الشريعة والبرهنة وقاعدة الاجراء في  
 الادلة الشرعية واوله العمل الا اذا قطع بقاء  
 رايه السابق فيعيد ويقض ولا في الحالات فاذ  
 عامر هو او مقلده كان تزوج بالمرضة مع شريك  
 ثم تبدل رايه فنقض الاجماع المقلد والتخلية  
 اجماعا وبناء القلاء والاعلاق والاوله خلافا

الشرة ففصل الجند كغيره من عدم في شدة وحقه فقلبه  
 من حيث الشك والهرج يوجب بان فائدة  
 برزنت وعدم الاختلال وهرج الجند ففصل  
 آخر او فقلبه من مخالفة الزمان الى جند المراد  
 من عدم الامداد جهان او جهات عدمه اذ لم يكن فاصلا  
 راس الآخر للجهين المتغيرين في سابقه ولا جهات  
 المركب والاولوية هذا في حالات العلم في سابقه  
 الجاهل من الطرفين كبحر الصحة المتعلقين لراس فقلبه  
 بمرؤك لتبعه الاحكام للصفتان وبناء  
 القلاء واطلاق الاولوية الثانية لانتراط العلم في  
 غير المتعلقين للبلدين الاولين مع اطلاق  
 الفاء او من طرف واحد كما في التزوج الجند للم  
 البالغة الرشيدة بلا اذن ولها ورسالة بالجهل

فقلبه

ثم قلنت من غير الفاء وفسر الصحة لهما الفاء  
 لهما اولوية خاصة وجود اجزا خلاف الاصل  
 وهرج لتبقي فاولوية الصحة للتزوج او من  
 الفاء اولوية بفهم العرف الورود فيكم بالصحة  
 لهما للاجتماع المركب فم اذا كان المتعلقان  
 متعلقين في الارتفاع في الوجه السابق  
 والحق لفسر الفقرة اصطلاحاً هو الالة  
 بقدر الغير من غير يد على القدر كان دليل  
 الامتياز لا ذلك لقاعدة الاستعمال  
 وعدم صحة السلب بمرؤه اصله عدم الاثر  
 الفرض الحق عدم جواز الفقرة  
 اصل الدين بان يسر الجند من اعتقاد  
 وهرجها في قلبه وهرجها من حيثية ويعترف



لساناً و قد مضى ما دللنا لم ينفذ بنات الاعقبات  
 وذلك الاستصحاب الامر والاجماع واما  
 التمسك بالقلية ويات التمسك بالقلية المستلزم  
 فتمسك بالقلية صالحة او الزنا لا لادوية ولا صلا  
 الاشتغال نعم لو كان احد لا يتكلم الا بالقلية  
 فان كان له دين سابق و قد وقع ما كان  
 بناء العقلاء والاستصحاب منه التكليف الاصل  
 البرائة فالقلية بالنحو المذكور لا محذور و اذا علمت  
 وجوب الاجتهاد في العقاب فان تكثر من تحصيل  
 القطع وجوب الاصل الاشتغال والاستصحاب  
 والاجماع والاكتفاء الظن اذا الامر وازداد في التكليف  
 نواف الاجماع ظاهره التكليف بالعلم فهو تكليف  
 بالعلم والتكليف بالظن وهو المصطوف ثم الحق كفاية حصول

٥٠

الموان لم يكتفى بالدليل تفصيلي المصطلح  
 ارباب الجدل من راي التكليف بالاجماع  
 واختلال النظر لم نعم لا يبرر وجوب ذلك كفاية  
 حفظ الاسلام عن الشهات  
 او يمنع رتبة الاجتهاد المطلق والاجتهاد في بعض  
 او كلها فلا حرم في التكليف فيها اجماعاً وليس لم يكتفى  
 فلا يخرج من رتبة التكليف فيها لم يكتفى فيه علم او اذا  
 الوقت من الاجتهاد او اذا علم الاصل او اذا  
 العلم نفسه لا مغلدة ولا يجوز منه اقوال والاصح  
 عدم الجواز الا مع عدم كونه من الاجتهاد والضيق  
 او لغيره آخر وذلك لاصول الشريعة ويات لغير  
 وبناء العقلاء والاجماع والابصار مخالفة لواقع  
 المبرحون والاجماع النسبية فيها ولا استصحاب

البق

جواز التقليد المذكور في حصر الملكية واستصحاب  
 الحكم الفعول استصحاب القيمة فلا يضر الاول  
 المذكور مع عدم جريان الاستصحاب بسبب  
 الاولين لا ارتفاع في حصر الوجه في حصر الملكية  
 ولا يجوز مع عدم التمكن من التكليف بالاعمال  
 لا يطاق لولا ان اذا كان جهل ان  
 متواتر في الارض في سنة متلا او اعداها علم  
 من الآخر في التقليد العلم بهذه الفنون دون  
 تعيين استناد عمله الفنون اعداها المعتبر فيكون  
 احوال المجتهدين المتوافقين في الارض في سنة  
 التصور من المتوافقة للجهل مع كمن بعضها او  
 بضرام لا بد من التعيين وجهان يقتصر احدهما  
 الشك في الاستراط الا اذا قلنا بان الاستراط

المتكلم

هل

عند الشك في الاستراط البرائة  
 في كمن التقليد من باب الظن او اليقين المطلق  
 او المقتدة بوجوده والاصح ان يقال مقتدة لا بعد علم  
 ظن بقدر غيره لم يعتبر في الظن وبقدر تقليده  
 وكذا ان كان قد سبق في البين انه به وليس  
 الظن بخلافه للاستدلال كل لو علم من اجله  
 لتقليد العلم به وان كان الظن مع غير العلم  
 لم يكن كمن يدين عن عدم العلم بالظن اخذ  
 بالمظن من مذهب من ترجح المرجح كل في المجتهدين  
 المتساويين في بدر تقليده وهو ظان باعدهما  
 او قلنا اعد المجتهدين المتساويين  
 او الخلفين بناء على عدم وجوب تقليد العلم استند  
 بجواز الرجوع عنه لاحالة لقاء الجار وصحة اعلمه



كما قبل اختيار احد هما الا ان يدفع الاصلان  
 تسليم جرمها باحد الشره استصحابا  
 لزوم التقليل في الحكم الفرع و ظهور الوفاق  
 إطلاق مقتضى الإجماع و بآثار التمسك بالتقليل  
 ما خرج لزوم مخالفة القطعية فالأصح عدم الجواز  
 وان رجع إلى العلم على الظاهر ثم ان التقليل  
 المزمع للبقاء لا يتوقف على العلم بحد من التمسك  
 لكن بحد من الضرر بحد الاختيار ام بحد  
 وقت الواجب ام بحد وقت ام بالترتيب  
 و هو فيها الأول ثم في اشتراط العلم  
 برأس الجند عين اختيار تقلده ام كفاية البناء  
 مضمون ان شرط تحقيق ارادة يوم اختياره احتمال  
 مقتضى الاستصحاب الأول و مقتضى الاستعمال

لا

الشهادة و حسب تقليد علم الجند  
 المتخالفين في الزمان و نقر عنه الخلاف و قيل  
 ولا فربيعين تقلد غير العلم و التحقيق انه اذا  
 جند من علمها علم مقتضى الاستعمال انه العلم  
 و اذا كان في الأول من ادين ثم صار احد  
 العلم قبل تقلده و مقتضى استصحاب التجربة  
 و اذا وجد جند ادا علم الا غير ثم صدر آخر ادون  
 منه قبل التقليل و مقتضى الاستصحاب و حسب  
 العلم لانه كان واجبا عينيا عين الاستصحاب  
 الا ان يبق لتسليم الاستصحاب و مقتضى  
 الآخر علم في الفرض المذكور قبل تقلده و مقتضى  
 لزوم تقليد الاصح كمن الوجه ان تقع يقينا  
 نفع الاستصحاب فالاستصحاب لا يجوز الا

الآلة النفس الثا في مفضاه النجار ونعم الامر  
 صده بالاجماع المركب ولا يجر منه التفرع ويؤيده  
 آية السؤال ان كان المراد من امر المركب  
 امر العلم وكذا اردنا ان لا يخرج من مضمونه  
 البناء بعضه آية التفرع لاختلاف المنهج  
 ولو كان العلم وغيره متوافقين في الزاوية  
 بطريق اوله بالاجماع المركب واستناد دليل  
 مع وجود بعض عدم الاشكال فيه وتفرع العلم  
 بموجب تلبية العلم فروع جديدة لا عتبة اليها  
 وما مر ظهر عدم وجوب تلبية الاورع ثم المراد  
 بالعلم هو الاورع ملكة للتبادر لا كالمصطلح والاعطاء  
 يبرز تبعيض في التلبية للاجماع وبناء  
 العقلاء واختلاف آية السؤال والتفرع

وانما يجوز ما لم يزم من التركيب مخالفة طبيعة  
 الامر والامر وان فخصه شئ  
 شأفه الغرض في انقاذها لكونها ليست  
 التفرع في الجملة اجماعا معلوما ومنقولاً مع لزوم  
 التفرع لولاها وبناء العقلاء والقوة الثالثة فيها اذا  
 العلم بالتقدم فان السؤال بعده سعة ثم ان حصل  
 العلم من التقدم ولو بلفظة كفر وليس غرض مراده اولاً  
 يحصل العلم بالمراد فيزم العلم لولاها مع الاجماع  
 عليه وكذا خبر العدل وان لم يقدحاً بلفظ او  
 معنى للاجماع وبناء العقلاء وعسر تحصيل العلم  
 والاشياء على ما لو كان عاجزاً عنه جاز ان يقدح  
 العدل ايضا للاجماع المركب ثم لنسخه فادجزوا  
 النظر شخصاً وطلبها او شخصاً فلا كلام او طلبها



لا شخصاً له نفس لا يعتبر كغيره فاسق و ذممه يجرى  
 وان ظهر بجلالة او لا علم به ولا شخصاً فلا علم عليه  
 لا احد وان عارض خبر عدل مع آخر اخذ باقوى  
 الطين وان هذا الظن من الجانبين سقط  
 البين ورجع الى عدل آخر او جهده آخر فان لم يكن  
 احتياطاً في العلم فان لم يكن خبره بين تقليد  
 والاخذ باحد الدليلين فان لم يكن اخذ باحد الدليلين  
 كان باحد الدليلين ولو كان سبوقاً بتقليد ذلك  
 الجهد فشر فثوابه وفارض فيه عدلان ولم يكن خبره  
 لم يرجع الى جهده آخر ولا وجب عليه الاحتياط به  
 باحد الدليلين بخبر او خبر معلوم الغنى لا علم عليه ان  
 ظهر به ولو لم يكن من خبره او كان فيه عسر فقي  
 الدليلين وقيل استور وجهه فوسا في رجوع الزمان

اذا جهل

اذا جهل في قدر الفناء والزم الفاء في  
 ارفاء عن اثنين اذا وجد فيه تقليد  
 جبهة بخر وبيت وكان ظنه مع الحر لم يجر له  
 تقليد الميت لا اشتغال ولان الخبر مستلزم  
 للشيء بين الراجح والمبرح اذا الشبهة متقدماً  
 مع الحر فالظن في جانيه لا فاضلاً بالقرين  
 فهو راجح من وجهين وكذا اذا شهد الظن في  
 لا اشتغال درجته النعم اذا كان الظن مع  
 قد الميت فاضل الظن الشخص والنوع ودارا  
 بين الحدوين لفقد قدر الميت في البين سيما  
 اذا جعلنا مناط التقليد هو الرصف ونحن  
 رجحنا الظن الشخص في باب فلازمه تيقن بخلاف  
 الميت في الضرر المذكور صفاً فالظن استصحاباً

تقليده و منحه فيما اذا كان حيا قبل تقليده فثبت  
 ارادته المقلدة تقليده و لا زمة سواز تقليده و في جميع الاعمال  
 المفروضة و بنم الامر فيما عدا هذه الصورة بالاجماع  
 المركب و لا يارضه الا اجماع المقلوب بضم الهمزة  
 و البناء الفلاني حيث لا يفرق في امر الحجارة  
 الحرة الميت كما ترجمهم براسم كسب الاصلان  
 السلف و لا الثمرة و الاجامات فلا تفرق  
 الوصف بنا لمرحلة او لثمن الواهية و لا  
 النطق الحاكم لمرم مد غلبة الجوا و اما است بنا  
 سيما اذا كان الميت اعلم و لا فواتهم لغز الاستصحاب  
 لا يجوز لانه لم يثبت الجهد بنشر ذمته الذي هو  
 اعتقاده و بصيرته ابا فذمب اعتقاده و انه  
 يرتفع عنه و ينكشف له الاشياء فلا يفرق

النفذ

من تقليد برهما لعقد لم يرد به خلاف ما افصح به  
 فيصير كالمعلم في جوازته بجهل رايه او لغز الاعمال  
 ما حضر باصل الشئ المعصية بالثمرة و مقتضى الاجماع  
 و بانه استوال ففاسد كما يظهر بتاثير ما ذكره  
 مع كون ذلك في الجواز تام و لا البقاء على تقليده  
 فلا يصح جوازه بل لزومه للاستصحاب في هذه  
 وفي المسئلة الفرعية و في شئ من الثمرة و الاجماع  
 الحكم على عدم سواز تقليد الميت لصورة الاستمرار  
 وجهان و هو فرضه فقيهما ما مر في الابد و فصل  
 من ذلك احتمال لزوم الرجوع و سواز الامر في  
 و لزوم البقاء الا اذا وجد العلم في جميع او في غير لزوم  
 الرجوع الا اذا كان الميت اعلم فوجب البقاء  
 او في غير لزوم البقاء ان كان الميت اعلم لزوم البقاء



وان كان الحق لازم التجمع وان كان باقيا  
 ورفض الجته لم يجر تقليده به وادلا استمرارا  
 وكنه الرضا لجهته فاما رادوا عنه الجته  
 لكنه بحيث منزال جونه فهو واجبه لكونه  
 والخصب فيما تم مات بقيت القصور لا  
 وكذا الرضا في استمراره اما بغيره كما  
 لاجرا فادخله ثم مات على التقليد  
 مستبعدا لانه لا يفر الضلع باجتهاده مشددا  
 والاسحاب والآت النسخ الضلع لا  
 ان يدور في تحصيل العلم غير ممكن قالوا لا يخلو  
 اظهر البه ان لندور كذا اخبار اهل الجرة  
 بحيث يحصل العلم لكونه ان سر طائفة من كفاية  
 الضلع اذ وجب لاحتياط خلاف الاجماع ونعم

انما اذا

انما اذا جوزنا تقليد الميت ابتداء فوجود الجته لكونه  
 اجتهاده معلوم ضرورة عاصدا فلا يبعد فروع لبرام جونا  
 في المرافات والمائل المستندة وما يصر فوات  
 الحاكم ولم نجد فضلا ثم على فرض كفاية الضلع فخط  
 يجوز الاكتفاء بالخط ام لا طرخصه صرح به  
 واذا تمكن من الحق المعلوم اجتهاده لم يقدح في  
 لهم الدليل وشهادة المدعين في ثبوت الاجتهاد  
 حجة على سطحه او اذا حصر الضلع كمن  
 سائر التقليد تقليد به ام اجتهاده كفاية  
 جونا دجهان والا اجماع التقصير بان التقليد  
 قادر على الاجتهاد فيها كبعض الطلبة المستنير  
 او اذن من ذلك بمرتبته لكنه بحيث لو ان  
 عليه اذلة الطرفين مبشرين الحق والباطل كقوته

او ادون من ذلك برتبة كنه في القدر على الاول  
 والمجمع عليه والمختلف فيه والمشهد والقدر به ان  
 على الاخذ بغيره بالقدر المتفق او المشهد كونه  
 اقرب في نظره او ادون من ذلك ان كان  
 لا يقدر الا على التقليد كنه صنف ما هو مقتضى طاقته  
 من الدرجات المذكورة لانا افلا وجب الاتجار  
 على جميع الاصناف او اوجبا ترق كنه صنف  
 ما هو من المرتبة فهو حرج او شلال او عينا المرتبة  
 الثانية او الثالثة الكثر فهو علم على اثنين  
 لم يخرج بالنسبة الى الالين وان يجوزنا تقليد الكثر  
 فهو خلاف الا جماع في ترجيح المخرج بالنسبة  
 الى ما عد الصنف الاخر به او كنه من جوار تقليد  
 كنه الصنف الاول او الكثر قد ضا

البيان

تارض الدليلين تناهما لولا او برنجتن في الصنف  
 والمتراضين والالين من وجه والمختلفين فالاول  
 لا يمكن التراض الا في الظنين لا في القطعيين ولا  
 المختلفين فان ارادوا القطع بالصدر فهو ممكن  
 في نفس الامر او بالظن كنه فوعا بحيث لا  
 المتراضين لا فالا والآخر القطع او الظن فكذا  
 او فلا فهو حرج في الكثر وليس ارادوا في القطعيين  
 والمختلفين الفيد في الظنيين النوع فهو حرج  
 فكذلك ثم ان التراض في ان التادل والرجح  
 والكا في منها ممكن في المختلفين ايضا فادويه  
 بالظنيين ثم المراد بالدليلين اعم منهما ومنها زكوة  
 واعلم من الامارين فيشهر تارض الدليلين  
 فادول الدليلين برهنا وبها اول



المجهول لوليهما وجهان اوفيها الاول وهو  
 من ان في الاربعة في جواز عقلا وشرقا  
 واقع في مثل المجهولين المتدينين  
 بالنسبة الى العقلة وليس عدم الجواز  
 من وجه اذا حصر التناول بين  
 الدليلين فنحن نغير فيها او الرجوع الى الاصل  
 او الوقف وجوه والاخير لا يصح في مثل دور  
 الامر بين الوجهين المحرم وفي الملاك  
 ونفي نفس التناولين لغير ما يبرهن  
 خروج الحكم الى اقر من اعداهما في الواقع  
 موضوع الحكمين المختلفين كالوجهين  
 والكرامة فالجواب لا يثبت ان الفرق  
 الاجل المستفاد من الدليلين ليس لعموم

بل

ما من حاجة الظن نعم لودار الامر بين  
 في الملاك كان كمن المال لزيد او غيره  
 او وقف على الافناء للاصد ولا ينافيه  
 بقدر الثالث او بين الوجهين والندب  
 المحرم والكرامة اخذ بالندب والكرامة  
 الاصلح او بين الوجهين والكرامة او الندب  
 والمحرم فالندب في الاول والكرامة في الثاني  
 عوضا لا احتياط لا اصلا او بين الوجهين والامانة  
 او المحرم والبرائة فالبرائة لا يبرهن في كنهها او بين  
 كالظن المحرم فالجميع لانه الاصلح كما مر ولو علم  
 الثالث اجلا لا فالحكم والحكم والندب الدليل او اذا  
 فاضربوه بغيره وقاد لا او فاضربوه ببيان غير جازم  
 وقاد لا فالحكم يظهر ما في فاضربوه اذا حصر هذا التناول

في الموضوع الصنف لم يكن الظاهر بغير الثالث  
 لأمرا في الموضوع المبني وحصر الظاهر بغير الثالث  
 فهو حجة كما تقدم فمنه فقف في الترجيح لأنه الأصبر في  
 القات إذا قارن الأول الأمانان جنة الجنة  
 وبغير الخبر فإن كان ذلك في الموضوع الظاهر  
 أم بالخبر إذا لم يجر بسبب الإجماع مع المقلد حزن  
 بخلافه أصدا ويقتضي بالخبر أو في الملاحظات  
 كمنه في البناء وسواء استلزم استلزام  
 ونجت الاستلزام في الخبر إذا الحكم بالخبر لا بالخبر  
 الخصومات أو في الاستحكام العلية أم بالخبر  
 أقدم إذا ترجح أصدا المتراضين على الآخر  
 بجمع دافعه أو فاجر في سند أو دلالة أو معصية  
 بالأرجح لاجتماع العلماء وبناء العقلاء ونزوة دليل لا

دعوى

لغير ما وخصيصا مضانا في الموضوع الرابع ولا  
 ولا يشرط في المرجح كونه بغير حجة فالنمرة مرجح  
 وإن لم تقبل كجها بغيره في القياس وسواء كان  
 المدارك المرجحات الخاصة أم على الظاهر العقيدة  
 وعلى الخبر من الظاهر المصالح فاللدائرة وأسنة ثم أن  
 المرجحات فترتكب من اثنين فصاعدا وقد  
 فخلاصتها التناول والترجيح فيجوز الأقوى فالأقوى  
 رجح أنه حسنا على سببنا ورفع في الآخر  
 درجتها بغير خبره وآله الظاهر من فرضه من البينة  
 رتبة العقيدة آخر العزائم من المراتب من  
 السنة الثالثة من الخرافة ومنه المدة الثالثة  
 من الألف الثالثة من مصلحها سلمة م م م





